الأكاديمية للدراسات
الإجتماعية والإنسانية

الدرس المصطلحي واللسانيات

Terminological Study and Linguistic

يوسف مقران أستاذ مساعد
مكلَّف بالدّروسقسم اللّغة العربيّة وآدابها
المَدرسة العليا للأساتِذة في الآداب والعلوم الإنسانية بوزريعة. الجزائر
Email: myouyou07@yahoo.fr

ملخص

هذا المقال يُعمِل النّظر في بعض معالم العلاقة الرابطة بين الدرس المصطلحي واللسانيات. يمكن تحليل هذه العلاقة من خلال ثلاث زوايا على الأقلّ، هي: أولاً، اعتبار الطابع اللساني للمصطلح؛ وثانياً، التطبيق المصطلحي اللساني: وقد يحدث النظر فيه من أجل فحص إمكانية البناء عليه، وهي زاوية قد طرقها أكثر من باحث لأسباب مختلفة وفي سياقات متباينة زمانياً ومكانياً؛ أمّا الزاوية الثالثة فتتأتّى عبر الدرس المصطلحي الوصفي: عندما نتصفّح أهمّ الكتابات العربيّة التي بحثت في موضوع المصطلح المتداول باللّغة العربيّة والمنتشر في التظاهرات الثقافية على الساحة العربيّة من الملتقيات الفكريّة والدروس الجامعيّة والمنشورات التي تتبعها، ولاسيّما اللّسانيّ منه، عسى الباحث أن يعثر على الزاوية اللسانية المحضة التي قد تستوقفه خلالها انشغالات الباحثين في رحاب اللّسانيّات والمستثمرين في رصيدها، وهي قليلة إلى حدّ أنّ عبد السّلام المسدّي استطاع أن يُحصي منها ما كان موجوداً إلى غاية الثّمانينيّات معرّفا بمضامين بعضها في ظرف أربع عشرة صفحة من مقدّمته في "علم المصطلح" حيث تناولها تحت عنوان: الجهود العربيّة في المصطلح اللّسانيّ، مركّزاً على بؤرة المصطلح اللساني العربي (عبد السّلام المسدّي، قاموس اللّسانيّات، عربي فرنسي. فرنسي عربي. مع مقدّمة في علم المصطلح، الدّار العربيّة للكتاب، تونس، 1984، ص. 73. 86).

Résumé

La rencontre de la terminologie et de la linguistique advient dans diverses conditions. On peut en retenir trois pour aborder le rapport organique de la recherche terminologique à la linguistique : le premier rapport porte sur l'aspect linguistique de l'unité qui fait l'objet de la terminologie en tant que discipline scientifique. Or celle-ci persiste dans sa recherche de son objet exclusif. Elle a dû être précédée de l'exercice terminologique s'effectuant sur le terrain de la linguistique, lequel constituerait le deuxième angle pas moins important que le premier. Ensuite vient celui qui sous-tend la recherche prônant la classification des terminologues tout en réservant une place considérable à ceux issus de la linguistique, digne de s'appeler linguistes terminologues.

Notre article tente de toucher à ce rapport à travers l'adaptation des trois conditions en question. Il reste nuancé, de point de vue méthodologique, par une approche épistémologique. Et ce, pour atténuer les effets de l'absence d'exemplification, laquelle pourrait constituer un problème, toutefois, posé par la situation de publication (réduction de pages), et qu'on ne peut pas ménager autrement.

Mots cles : Study, terminology, analysis, cognitive linguistics, meaning, form, concepts, designations.

الطّابع اللّسانيّ للمصطلح

إنّ قيد "اللّساني" الذي جاء في هذا العنوان الفرعي يشير إلى الموضوع والعلم في آنٍ واحِد، أمّا الموضوع فنطلّ عليه من خلال الدليل اللّغويّ، ولعلاقة اللّسانيات بكلّ ما تعرّضنا إليه في هذا البحث ما يُغنينا عن تبيين ما نعنيه بالعلم.

1.1 ـ المصطلح والدّليل اللّغويّ

ليس مِن باب التقليد الأعمى أن نمتّع درسَنا بعقد مبحثٍ حول (الدليل اللّغويّ)؛ لكن، ولغرض إحكام موضوعنا، نبدأ بهذه المقدِّمة في مصطلح "المصطلح". وهذا إذا سايرنا في العَنْوَنَة واحِدًا مِن المؤلّفين في موضوع المصطلح[1]. وهو موضوعٌ في حاجة إلى المزيد مِن الكِتابات، ومن أجل فهم ألغازه أعدناه أوّلاً إلى مصدره اللّغوي.

مع حقيقة تطوّر العلوم وتفرُّعها، وتقدّم المعرفة وتشعُّبها، وتزايد المفاهيم وتوالدها، يكاد المصطلح يمثّل العنصرَ اللّغويّ الأساس الذي يُقيم للّغة حيويّتَها ويُعيد لها هيبتَها في أيّ

تراجُع يهدِّد كيانها، علاوةً على عامِل الاستعمال الأدائي لنظامها الكامِن ولأغراض تواصليّة فِعلية. هكذا، إثر هذا التذكير بهذه البديهية، نكون قد أقررنا بطريقة عفويّة بأنّ المصطلح لا يزال يُشكِّل موضوعاً في حاجة إلى المزيد مِن الإمعان في خصائصه.

غير أنّه ليس من المفيدِ التقوقعُ في المسائل التي تدفع بالباحِث نحو مقارنة المصطلح بالكلمات التي تأتي ضمن قاموس اللّغة العادية[2]، فما نريده هاهنا وينتظره القارئُ المطلِّ على هذه الدّراسة عبر عنوانها المغري، هو أوسع وأدقّ، لأنّه آن الأوانُ أن يتجاسر البحثُ على تعدّي ما يعرضه سطحُ ذلك التمييز، وعلى الرغم من ذلك نكرِّر هنا أنّه لا يتعرّض أحدٌ لموضوع ما له علاقة بالمصطلحات إلاّ ويسجّل إزاءه وقفة إمّا متأنّية أو سريعة.

والحالُ أنّه لم يعد يكفي استظهار خصائص المصطلحات إثر مقارنتها بألفاظ اللّغة العامّة، لتفسير الملكة اللّغويّة للمتحدّثين الذين تشبّعوا بالمعرفة المتخصّصة، وصاروا بالتّالي أخصّائيّين[3]، صحيحٌ أنّه مِن أجل فهم ألغازه أرجعناه أوّلاً إلى مصدره اللّغوي، لأنّه ليس أفضل في نظرنا من وضع المصطلح في محكٍّ مع الدليل اللّغوي، وذلك لتفهّم معالم هذا المصدر الذي ما انفكّ كثيرٌ من الباحِثين يتحدّثون في إطاره عن تأصيل المصطلح، وهو صنيعٌ لا يقلّ حكمةً ولكنّه لا يقدِّم شيئًا كثيراً فيما يخصّ المسائل التي يرونها أنّها هامشيّة؛ وجعل المصطلح يدور في فلَك الدليل اللّغوي، قد فعل كذلك أناسٌ على مستوى الدّرس المعجمي بشقّيه النظري والتطبيقي[4] وآخرون في علم الدلالة وهم كثيرون ..الخ.

بيدَ أنّه، في مقابل ذلك، ينبغي علينا ذكرُ ما يروِّجه بعضُ الباحثين العامِلين كلّ من زاويته الخاصّة، من أنّ المصطلح يمثِّل عالَماً مجرّداً لا يمكِن تحليلُه بمعزلٍ عن ذلك العالَم.

إنّ المصطلح، أوّلاً وقبلَ كلِّ شيء، دليلٌ لغويّ، هذا ما يؤسِّس له طابعاً لسانياً لا يليق بالمرء أن يتجاهله، ولاسيما إذا كان مِن الباحِثين النّاظِرين في شأن المصطلحات اللّسانيّة، مع العلم أنّ التجاهل قد يرد تحت سيطرة تصوّراتٍ هي شِبه مؤسَّسة مِن نوع: اعتباطيّة التسمية وسيادة المفهوم الذي يُعتَقد أنّه لا يبالي كثيراً بالنّاقل (اللّغة)، وذلك عندما يقوم الرمز مقام مجموعة من الأشياء والحوادث التي تمتلك صفات مشتركة، كما يمكِن أن يُفهَم من هذا التوصيف: « هو لا يشير إلى أشياء بعينها، بل إلى مفهوم الشيء، عبرَ المعنى المفهوم »[5].

ليس مِن السهل الإقدامُ على أيّ معالجة مصطلحيّة ولا اقتحام البحث لبناء صرح مصطلحيٍّ من دون إعداد لغة واصِفة[6] (Métalangage) لتمييز المصطلحات بعضها عن بعض على الأقلّ. فكَّرنا مليًّا في مثل هذه اللّغة فقصدنا الدراسات التي تعدّ تعليقات على استعمالاتٍ مصطلحيّة فلم نجدها تستغني عن تجهيز المصطلحات الناقدة والدارسة والواصفة لغيرها من المصطلحات، وتلمّس جوهره، «بينما يرتكز (المصطلح) على طبيعة العلاقة بين الصوت الدّال والصّورة الذهنيّة التي تُناط بها مرجعيّة اللّغة»[7].

الدّليلُ اللُّغويّ جوهر المَسألة اللُّغويّة، سادت هذه الحقيقة مُنذ القِدم، إذ يُعدُّ مَفهومُه حجرَ أساس كلِّ مَجال مَعرفيٍّ يُعنى باللُّغة، ولاسيّما اللِّسانيّات الّتي جعلت منه نظريّةً خاصّةً، ويندرج تحت الثُّنائيّات التّقابُليّة السّوسيريّة الّتي فرضها همّ التّنظير واستجابةً للمسلك المنهجي الذي انتهجه دي سوسير نفسه، وذلك باعتِبار قسيميْه: الدّال والمَدلول. وتكاد تكون نظريّة الدليل اللّغويّ هي التي أقامت معالم لسانيات دي سوسير. كما يُعوّل عليه في الدِّراسات النّقديّة المُعتمِدة على التّحليل اللِّسانيّ، فتُفجَّر طاقاتُه التّعبيريّة الّتي تستوي على عدّة مُستوياتٍ بما فيها المحور الاستِبدالي والمحور التّركيبيّ. وكذلِك يرتبِط بالقيمة اللُّغويّة. غير أنّ الدّراسات اللِّسانيّة العربيّة وهي الّتي حفلت به عن طريق التّرجمة تاهت في تضارُباتٍ وذلِك بحُكم العشوائيّة الّتي وقعت فيها أثناء اختيار المُصطلحات المُناسِبة لِلتّعبير عن المَفاهيم المَقصودة وكذا التّردُّد بين اعتِماد التُّراث أو تجاوُزه في تناوُلها، فحدث نوعٌ مِن التوفيق الشّبيه بالتّلفيق، خاصّة عند الّذين لم يأتوا إليها مِن باب الدِّراسة. كما أسفر ذلك عن ارتباكٍ موحٍ.

1.1.1 ـ مُعالجة مُصطلحيّة

قوبل مَفهوم الدّليلُ اللُّغويّ (Signe linguistique) في الدّراسات اللِّسانيّة العربيّة كالعادة بعدّة تسميّات. فكانت: العلامة اللُّغويّة (ترجمة يوسف غازي ومجيد النّصر)[8]، الرّمز اللُّغوي (وقد استعمله محمّد الحناش وذلِك رغم تنبيهه إلى تفضيله لتسمية « الدّليلُ اللُّغويّ « فيقع أنذاك في اضطِراب مُصطلحيٍّ كان بإمكانه أن يتحاشاه)[9]، الإشارة والشّارة اللُّغويّة[10]، الدّليلُ اللُّغويّ[11]... إلخ. كما اختارت خولة طالب الإبراهيمي مذهب التّوفيق بقولها ضمن «قائمة أهمّ المصطلحات مع مقابلها في اللّغة الفرنسيّة» بقولها: «بعضهم يسمّي الدّليل العلامة»[12]، وذلك بعدما أسندت تسميّة (العلامة) كمقابل ل (Signal).

ف(الدّليلُ اللُّغويّ) مُصطلحٌ مُركّب تركيبًا نعتيًّا إذ قُيِّد بنعت (لُغوي). ويُلاحظ استِعمال هذا القيد في مُقابل قيد (لِساني) المُخصّص أكثر لِما لَه صِلة بالعِلم (لِسانيّات) سواء في حال الإضافة أم النّعتيّة؛ فيوسَم العالم المُتخصِّص في اللِّسانيّات بالعالم (منعوت) اللِّسانيّ (نعت)؛ فَيُقامُ النّعتُ مقام المَنعوت ← لِسانيّ ما؛ ويُقال أيضًا (التّحليل اللِّسانيّ) لأنّ اللِّسانيّات هي الّتي تُتيح أدوات ذلِك التّحليل ومناهِجه وعلى الرّغم مِن أنّه يُطبّق على اللُّغة أي تُستعمَل هذه الأخيرة كمُدوّنة.

ويكمن سرُّ تفضيل تسميّة (الدّليلُ اللُّغويّ) على كلٍّ مِن الرّمز والعلامة والإشارة والشّارة .. إلخ، فيما شرحه دي سوسير ذاتُه قائلاً:

« ويَزول الالتِباسُ إن نحن أطلقنا على هذه المَفاهيم الثّلاثة المَذكورة هنا أسماءَ يدعو بعضُها بعضًا مع تقابُلها. فنقترح الاحتِفاظَ بكلِمة دليل لِلدّلالة على المَجموع وتعويض المُتصوَّر الذّهنيّ بـ *signifié* أي مَدلول والصّورة الأكوستيكيّة بـ *signifiant* أي دال ولِلمُصطلحيْن الأخيريْن فضلُ إبراز التّقابُل الّذي يَفصِل بينهما أو بينهما وبين المَجموع الّذي ينتميان إليه »[13]. ويُواصِل مُنبِّهًا مُقتضيات اختيّاره لِتسمية (signe): « أمّا signe (أي دليل) فهو مُصطلحٌ إن نحن رضينا به فلأنّنا لم نجِد لَه بديلاً نُعوِّضه به فيما هو مُستعمَلٌ مِن الكلام »[14].

فهكذا يَجوز تطبيق حرفيًّا مُسوِّغات دي سوسير السّابقة على اللّغة العربيّة في وضعها لتسميّة (دليل)، بل هي تمامًا ما أشار إليها م. الحناش رغم ما سجّلناه عليه أعلاه مِن الخلط في استِعمال تسميّتيْن مُختلِفتيْن للمفهوم نفسه: « وهي في رأينا ترجمة مُوفّقة أكثر مِن هذه [رمز] الّتي نعمل بها في هذا الفصل لأنّها تنسجِم مع عناصِر المُصطلح: الدّال والمَدلول »[15].

2.1.1 ـ تعريف الدّليلُ اللُغويّ:

ليس مِن اليسير ضبط مَفهوم الدّليل اللُّغويّ، يرجع ذلِك إلى عدّة أسباب. يُمكِن تفسيرُ الأمر. في إطار مُحاولة تيسيريّة. بتناوُل ثلاثة أنواعٍ مِن الصُّعوبات دون الوقوع في أمرٍ أدهى وأمرّ:

1.2.1.1 ـ صعوبات مصطلحيّة

– صعوبات ناجِمة عن علاقة الدّليل اللّغويّ بباقي العلامات: وذلك كأيٍّ من العلامات التي يعدّ تعريفها أمرًا معقّدًا نظرًا لطابعها التّخمينيّ ولكونها ليست شيئًا مبنيًّا في ذاته ولذاته فيصبح تعريفها تمثيلاً آخر لشيءٍ ليس له وجودٌ لذاته[16]، فتنعكس هذه الصعوبة حتمًا على الدليل اللّغويّ الذي لابدّ أن يقارَب من خلاله جانبه المحسوس الذي تمثّله في أحد أبعاده الذات المتكلّمة التي يتناقل عبرها. والشيء الذي يتّخذ بمثابة دالاً لا يمكن فصله عن الذات ووضعها كمبدأ لا يمكن تفعيله إلاّ إذا خوّل للعقل النّظر إلى الشيء الدّال على أنّه ليس شيئًا قائمًا إنما هو ممثّل حاملاً لمعلومات.

– صعوبات هي نتيجة تعدُّد العناصِر الّتي تدخُل في تشكيل مفهوميّة الدّليل اللُّغويّ: وذلك كالشّيء المُحال إليه؛ فتُصاغ الأسئلة كالآتي: ما دور الدّليل اللُّغويّ بالنِّسبة لِذلِك الشّيء الّذي يدلّ عليه أو يُشير إليه؟ هل يُمكِن إحلال الدّليل محلّ الشّيء الّذي يُعيِّنه وما مدى صحّة القول بالعمليّة المُعاكِسة لهذه الأخيرة؟ ما طبيعة الاستِحضار أهو رمزيّ أم حقيقيّ؟ وما علاقات الدّليل اللُّغويّ بغيره مِن العلامات الّتي تشملها الأنظِمة الأخرى غير اللُّغويّة؟ وهذا مع العِلم أنّه ثمّةَ ما يَعترِض الباحِثَ مِن تعدُّد المُستويات الّتي ينبغي اعتِبارَها كالمُستوى الصّوتي والمُستوى الإفرادي والمُستوى الصّرفي التّركيبي. وهي الّتي عمل دي سوسير على تجليّتها ضِمن الدّورة التّيليغيّة[17].

– صعوبات هي مِن مخلّفات تعدُّد المجالات المعرفيّة: فهذه التّعدُّديّة طرحت جُملةً مِن العقبات حالت دون التّدقيق في ضبط مَفهوم الدّليل اللُّغويّ: كضرورة اعتِماد عدّة أبعاد في تناوُل ذلِك المَفهوم كالبعد الفلسفيّ . سيّما إذا علمنا أنّ اللُّغة كثيرًا ما حُلِّلت مِن أجل التّوصُّل إلى حقائق الأشياء والأحكام والأفكار في إطار التّحليل اللّسانيّ الفلسفيّ «*Analyse linguistique philosophique*»، أو الاختِبار المَنطقيّ «*Empirisme logique*»، أو تَحليل كامبريج «*Analyse de Cambridge*»، أو فلسفة أُكسفورد[18] «*Philosophie d'Oxford*». التّسميَّتان الأخيرتان مأخوذتان مِن مَنشورات الجامعات الانجليزيَّة حيث طغى هذا المَنهج الفلسفيُّ اللّسانيّ الّذي يتَّفق حولَه الفلاسفة التّحليليّون واللّسانيّون المَعنيّون بالخِطاب بأنّه نشاطٌ خاصٌ بالفلسفة هادِفٌ إلى بَلورة اللُّغة والمفاهيم الّتي تُعبِّر عنها . وكذا البعد المنطِقيّ والبعد النّفسانيّ .. إلخ، والبعد العلاماتي (السيميائي) الّذي يُعدُّ أقرب إلى البعد اللّسانيّ غير أنّ العلاقة بين هذيْن الأخيريْن صعبة التّقييد[19]، ممّا جعل ومِن هذا الباب . مشروع دي سوسير يكتنِفه شيءٌ مِن الغموض. مِن هنا جاء اقتراح ب. بوتييه المُنصبّ على تحقيق توازنٍ بين المَجالات المعرفيّة المُتعايشة لِوصف وتفسير الظّاهِرة اللُّغويّة، إذ يرى أنّه مِن الدّواعي المُؤدية إلى صعوبة الإحاطة بأيّ جانِب مِن جوانب اللُّغة هو الإفراط في التّضييق مِن مجالات تجليات الواقعة اللُّغويّة[20].

يُعتبَر تعريف الدّليل اللُّغويّ بِناءً على مُكوِّناته أحد المُقترحات الّتي قُدِّمت في سبيل حلّ تلك الصُّعوبات[22]، لكن دون إهمال ما لِلقضيّة مِن التّعقيد إذ ينبغي ألا ننسى أنّ تعدّد العناصِر الدّاخِلة في تَعريف الدّليل اللُّغويّ هو في حدّ ذاته واحِدٌ مِن الصُّعوبات الّتي تُواجِه الباحِث والدّارِس لِضبط ذلِك التّعريف.

ثمّ إنّ اتِّخاذ الدّليل ضِمن النّظرة الكليّة الّتي يفرِضها انتِماؤه إلى اللّسانيّات مِن جهة وإلى العلاماتيّة مِن جهةٍ أخرى أفضل بكثير مِن مُحاولة حصر تعريفه في ثائيّة لا يحتملها (المصطلَح)، لكِن مِن غير الوُقوع مرّةً أخرى في تمديد حيِّز الدليل اللّغوي من أجل تضمين (المصطلح) الذي وإن تأكّد طابعُه اللّسانيّ، فامتداده إلى خارج اللّغة لا يمكن إنكارُه بتلكم الحجّة الّتي تُعدُّ في عين اللّسانيّ ضرورة لا بدَّ منها، وعند صاحِب الاختصاص المتعامِل بالمصطلحات بمثابة متاهاتٍ لا فضلَ لَها سِوى فتح أبواب جديدة أمام البحث (العلوم الإنسانيّة) الّذي وإن يَبدو أنّه مِن الضّروريّ التّذكيرَ بأنّ اللّسانيّات يَنتمي جزءٌ كبيرٌ مِنها إليه لكِن قد يُضيِّع المَوضوع (اللُّغة حسبَ تحديد دي سوسير، باعتِبارها نِظاماً مِن الأدلّة والعلاقات، أيّ لا تتواجد وحداتُها إلاّ في نِطاق العِلاقات الّتي تربِطها بِغيرها مِن الوحدات التّابِعة

لِنفس النّظام[22]،إذ ينبغي دائمًا التّموقُع في اللُّغة واتِّخاذها كمِعيارٍ لِكلِّ التّجليّات الأخرى لِلكلام بل لِلِّسان البشريّ؛ وعلى الرّغم من تحديد آخر لدي سوسير نفسه يمثّلها في «الجانِب الاجتِماعيّ مِن الكلام»[23]:

فيُستحسن لِضبط المَفهوم أن يُوضَع في نِظام تقابُليٍّ مع غيره مِن العلامات الدّالة[24] وحتّى تِلك الّتي لا تدلّ لِكي يتسنّى أمرُ فصلِه عمّا يشوبه مِن الخصائص غير اللُّغويّة ثمّ تقييد خصائصه المُميِّزة له، فيتحوّل بذلك المصطلح إلى شيء ينتمي به إلى الدليل اللّغوي مالِكاً حقَّ الاحتفاظ بالهوامش الخارجيّة التي بلفظها هذا الأخير.

3.2.1.1 ـ الدّليل اللُّغويّ:

هو وحدة لغويّة وكيّانٌ نفسيٌّ ذِهنيٌّ مُزدوج الوجه: أي هو مُكوَّنٌ مِن عُنصرين أساسيّين بإمكان القول إنّهما يُشكّلان أمرًا واحدًا (الدّليل)، وذلك لما يقوم بينهما من ارتباط لا يمكن معه التّطرّق إلى أحدهما منفصلا عن الآخر، إلاّ فيما تقتضيه الضّرورة المنهجيّة، وهما: الانطِباع النّفسيّ النّاجِم عن الصُّورة السّمعيّة (الأكوستيكيّة) الّتي يُحدِثها الصّوتُ عادةً في الذِّهن (النّفس) حيث تُخزَّن، فتتحقَّق وترتسِم بالتّعلُّم، أثناء اكتِساب اللُّغة (المُتّفَق عليها) وبالتّكلُّم، ثمّ تُستثار في مَواقِف الكلام المُختلِفة فيتمّ تحصيلها بِفضل عمليّة الكلام، وقد يقع ذلِك بمُجرّد التّفكير، أي الحديث النّفسيّ الدّاخِليّ الّذي يستحيل أن يتواجد دون المُرور مِن العمليّة الأولى، وستتحوّل إلى متن اللُّغة بفعلِ ما تفرضه هذه الأخيرة من النمطيّة وتميل إليه من الاطِّراد؛ والوجه الثّانيّ هو المُتصوَّر وهو غير تِلك الصّورة السّمعيّة ويَتجلّى الفرق بينهما في الدّورة التّبليغيّة حيث أنّ المُتصوّر هو الّذي يستدعي تِلك الصّورة؛ وهذا ما يظهر مِن تعريف خولة طالب الإبراهيمي « فالدّليلُ اللُّغويُّ في حقيقته كيّانٌ ذِهنيٌّ مُكوَّنٌ مِن الدّال وهو الصّورةُ الصّوتيّة والمَدلول أي المَفهوم الّذي يبنيه الإنسان مِن تصوُّره لِلشّيء (مُشخَّصًا كان أو مُجرَّدًا) [25].

ـ ازدواجيّة الدّليلُ اللُّغويّ:

أي له طرفان مُتلازمان هما الدّال – المَدلول اللّذيْن. كما أشرنا إليه سابقًا. يدعو أحدُهما الآخَر. ويُعتبران مُصطلحيْن موضوعيْن لِلإفصاح عن ثُنائية تَقابُلية لها قيمتها المنهجيّة. وتعريفه باعتِباره كيّانًا نفسيًّا ناتِج عن رغبة دي سوسير في تفادي الاعتِقاد السّائد مِن أنّ اللُّغة قائمة مُشكَّلة مِن أسماء يُقابَل بها عددٌ مُماثِلٌ مِن الأشياء. وهو تصوُّرٌ خاطئٌ[26] يعكِس بساطةً في التّطرُّق إلى الدّرس اللِّساني يَنبغي تجاوُزُها.

ماذا تحمل هذه الازدواجيّة في مضانها؟ إنّها تحمِل تفسيرًا لِعمليّة الكلام في حدِّ ذاتها وتبيِّنٌ تجذُّر اللّغة في الواقِع الخارجي من جانب آخر أنّ « اللُّغة وإن كانت مُهمّتُها الرّئيسيّة هي التّبليغُ فإنّ لَها عملاً آخر كأنّه تابعٌ ومُلازِمٌ لِلتّبليغ وذلِك هو تحليلُها لِلواقِع الّذي يظهر ويتحقّق بظهورها وتحقُّقها لأنّ الكلام الّذي هو فِعل المُتكلِّم أي المُبلِّغ إنّما هو تقطيعٌ يَقع على حقيقتيْن مُختلِفتيْن في وقتٍ واحِد وهما الصّوت الّذي يُرسله المُتكلِّم والمَعاني (ما حصل له مِن المَعلومات الاختِباريّة) الّتي يُريد إبلاغَها إلى السّامِع[27]. وهذا لا يمكن للمصطلح أن يكون بريئاً منه. ما جعل دي سوسير يقول باعتباطيّة اللّغة (الدليل اللّغويّ) هو خروجه على فكرة اللّغة القائمة بالكلمات المشار بها إلى الأشياء[28]. وإن كانت الاعتباطيّة قد توصَف بالنسبيّة، غير أنّ نسبيّة الاعتباطيّة لا تنفي كليًّا الاعتباطيّة المطلقة فكلمة سبعة عشر تتألّف من سبعة وعشرة فالمدلول هو مجموع الكلمتين فالكلمة المركّبة تبدو معلّلة بل هي كذلك، لكن كلمة سبعة منفصلة عن عشرة ليست معلّلة. ثمّ إنّه «إذا جاز للمصطلحات أن تشتغل خارج النّصوص، وهي تكتسب استقلاليّة أقرب إلى العناوين باعتبارها أسامي المفاهيم، فهذا ليس إلاّ نتيجة بناء دلالاتها ضمن النّصوص واستقرارها فيها. غير أنّ هذه الاستقلاليّة متينة الارتباط بعمل التّسميّات: إذا حدث وأن طلعتْ على صفحة معيّنة دلائل مثل pylône، source، rouge-gorge، ou falaise، فكلّ واحد منها ستستدعي انطباعًا مرجعيًّا ما »30.

4.1.1 ـ تصنيف الدليل / المصطلح ضمن النظام العلاماتي:

باعتبار العلامة (اسم جنس)[31] يشمل الدليلَ اللّغوي فالمصطلح يدخل في علاقة مزدوجة: من جهة العلامة ومن جهة الدليل؛ مع العلم أنّه ثمّةَ مَن أحدَث تفاعلاً إيجابيًّا مع المفاهيم التي قدّرها كلٌّ من تشارلز ساندرس بيرس (1839. Charles S. Peirce (1914 مِن مقتضيات أعماله السيميائيّة المشعّة، وفرديناند دي سوسير (1857 . 1913) من منطلقاته المتباينة والمتربِّعة على عرش اللّسانيات[32]، وغيرهما ممّن تشكّلت في مخابرهم نظريات لسانية خالصة[33] ، بحيث أفاد منها وزاد عليها ممّا فتح أمامهم مجالاً للعمل مِن أجل بلورة مصطلحاتٍ جديدة ومراجعة استعمالات جارية، ولاسيّما فيما يتعلّق منها بما يدعى «الثنائيات التقابليّة» التي أصبح من عُرف البحث اللّسانيّ أن تُسنَد إلى دي سوسير (Les dichotomies saussurienne) وكذلك «ثلاثيات بيرس السيميائيّة» (Les triades de Peirce) التي صارت هي الأخرى تعاني من التضخّم المصطلحيّ على غرار بعض ثنائيات دي سوسير إن لم نقل كلّها.

ودي سوسير في حدِّ ذاته يراجِع مصطلحاتٍ كان يرى أنّها رغم إمكانية الاحتفاظ بها عند الضّرورة كمصطلح (دليل) – (Signifiant)، فعوّض المُتصوَّر الذّهنيّ بـ signifié أي مَدلول والصّورة الأكوستيكيّة بـ signifiant أي دال فهي لم تعد تفي بالغرض، ولأسباب ترتبط بالخطابيّة والنصيّة «استدعاء بعضها البعض» كما رأينا ضمن المقتبَس أعلاه[34].

2 ـ اللّسانيّات والمُصطلحيّات:

ما يدعو إلى الفضول حقًّا هو عدم سبق اللّسانيّين إلى احتضان الدّرس المصطلحيّ بكلّ أبعادِه العلميّة والاجتماعيّة، إلاّ بعد السّبعينيّات مِن القرن العشرين على الرّغم مِن حرصِهم الشّديد الّذي أبدوه في دفاعِهم عن البُعد العلميّ للّسانيات بشُموليّة درْسِها وموضوعيّته. ويُذكّرنا هذا الأمرُ ما عرفته التّرجمةُ مِن تأخُّر عهد التقائها باللّسانيّات. هذا ما يُثبته ج. مونان :

« وفي نفس العصر [1958]، وبنفس الاحتكاك بين الحاجة التّطبيقيّة واللّغويّة ظهرت المَنهجيّةُ الأولى لِلتّرجمة المُقامة على التّحليل العِلميّ »[35].

يمكن تعليلُ موقفهم ذاك بالتّحليل الآتي:

1 -لا يفوتُ أحدًا مَدى تشاغُل اللّسانيّين بالجانب الوصْفيّ في دراساتهم المنصبّة في كليّتها على اللّغات الطّبيعيّة. فبدت اللّسانيّات بذلك في أعْين البعض مجرّدَ آلةٍ واصِفةٍ تصْنيفيّة. ولا يَزالُ كثيرٌ مِنهم يُدافِع عن هذه الوظيفة إلى يوم الناس هذا، بل نجد هذه الغاية تتعاظمُ في ضوْء المَنحى الّذي اتّخذته اللّسانيّات الوظيفيّة في وصف اللّغة، فرارًا مِن المنهج الآلي لتفسير ظواهر اللغة حيث انتقدته بأنّه متحجر، هذا مِن جهة، وسعيًا مِنها إلى إقامة نظريّة تتّخذ كمعيار للكشْف عن طبيعة اللغة، من جهة أخرى.

2 - تقوم تلك النّظرية على وصْف اللُّغة أثناءَ أدائها لوظيفتِها التّبليغيّة، فأمست الدّراسةُ نتيجةَ ذلك، تصوُّرًا للنّمط التّحليليّ الّذي تُكرّسه لُغةٌ ما في سبيل تمييزها التّجربة اللّسانية بفضل وحداتٍ دالّة: فموضوعها إذن ما هو إلاّ تحليل اللُّغة إلى هذه الأخيرة الّتي تُقطّع بدورها إلى وحداتٍ صوتيّةٍ مميّزة.

3 - صحيحٌ أنّ المُصطلحات تنْطوي على ظواهرَ وحقائقَ تنْفلت بعضُها مِن رَقابة اللّسانيّات وعيْنها المُلاحِظة، ومِن أداتها المحلّلة، لكن المصطلح في نهاية المطاف وفي جزئه الكبير هو دليلٌ لغويّ، وعلى الرّغم مِن أنّ المصطلحيّات تُعد علمًا جامعًا لعديدٍ مِن الاختصاصات، فبحكم تحديدِنا السّابق للمصطلح فللّسانيّات فضلٌ معتبَرٌ في الإحاطة دراستً بكثير مِن جوانبه وبطريقة أدقّ، غيْر أنّ طائفةً مِن المُصطلحيّينَ هم الآخرين لا يزالون يصرّون على أنّ الهدفَ الأساسيَّ لِلمُصطلحيّات ليْست اللُّغة في ذاتها. فهذه النّقطة بالذّات هي الّتي أقْصت المُصطلحيّات مِن الانتماء اللّسانيّ بكامله، إذ من بديهيّات اللّسانيّات أنّه تدرُس اللّغة لِذاتها وفي ذاتها، أمّا لِسان حال المُصطلحيّات فيَنطق عن ارتباطِها بالأفرع المعرفيّة الّتي سبَقت الإشارةُ إليها، ممّا يُؤدي إلى صُعوبة قائمة في عزْل تِلك الوحدة المُصطلحيّة وتجريدِها مِن العناصرَ العالِقة بها.

4- على الرَّغم مِن تعدُّد المُحاولات الجادّة الرّامية إلى إخراج اللّغة مِن هذه الآلة وتمكينها مِن الحيوية، باعتبارها حقًّا كائنًا يستمتع بمؤهلات التّطور والتّغير وذات طاقة، فبدت أكثرَ مثاليةٍ وتعالٍ وأقربَ إلى النّمذجة مِنها إلى التّحقيق اللّغويّ الواقعيّ. فضلاً عن كون اللّسانيات ترفضُ الصُّدورَ عن المعياريّة، بيْنما لا أملَ لِلمصطلحيّات أن تتحاشى هذه الأخيرة، إذ هي العامل الأساسيّ للتّنميط العلميّ.

5 - ثمّ إنّه، وعلى الرّغم من تسليم اللّسانيّات بوجود ثنائيّة تقابليّة بين اللّغة العامّة ولغة الاختصاص، فهناك من أخذ يرتاب في الأمر ويرى أنّ « تلك الثّنائيّة إنما وضعت لأسباب منهجيّة بحتة، وهي أحيانا ترتقي إلى وضع أصوليّ (ابستيمولوجي) كثيرًا ما يفتقِد التّأطيرَ النّظريَّ اللاّزم الّذي يحتاج هو الآخر إلى التّدعيم التّطبيقيّ »[36].

1.2 ـ اللسانيّات النّظريّة والمُصطلحيّات:

مِن النّظريّات الّتي تَواضع عليْها اللّسانيّون. لا سيّما بَعدما فَصَل دي سوسير اللُّغة باعتبارها نظامًا مِن العلامات الصّوتية الاصطلاحيّة عن أيِّ نظام آخر مِن الأنظمة المختلِفة لِلعلامات بما فيها نظام العلامات الكتابيّة. هي تِلك الّتي تُؤكّد أنّ اللُّغة ليْست نِظامًا مُتجانِسًا لإمْكانيّاتٍ تعبيريّة مُعيّنة، وأنّ النّحو الّذي يقوم بوصفها ليس مجموعًا مُتكتّلاً من قواعِد ووحداتٍ جديرة بأن تكشف عن كلّ الملفوظات الّتي يُحدِثها المُتحدِّث فحسبَ، بل على النّقيض مِن ذلك أيضًا فإنّ اللُّغة هي نِظامٌ مُعقّدٌ ومُتفاوتُ الأبعاد تَتقاسَمه أنظِمةٌ تحتانيّة مَشدودةٌ بَعضُها إلى البعض وكلّ مِنها كفيلٌ بأن يُشكّل موضوعَ الدّراسة والوصف اللّسانيّ، وعلى مسوياتٍ متنوعة: الفونولوجي، الصّرفي، المعجمي، التّركي، الخطابي. وهي مُقسَّمة حسبَ مَوضوعاتها التّابعة كالآتي:

- المستوى الفونولوجي: الفونيم (الوحدة الصّوتية)
- المستوى الصّرفي: المورفيم (الوحدة الصّرفية)
- المستوى المعجمي: الوحدة المعجمية
- المستوى التّركيبي: الجملة
- المستوى الخِطابي: النص.

لكن التّسليم بهذه المُستويات ليْس إلاّ حصرًا تَوقيفيًّا لضبْط مجمل الزّوايا الّتي يمثّلها موضوعُ اللّسانيّات، ولا يضع جانبًا إمكانيّة تعيين مستويات تكميليّه أخرى ولا يمنع التّحرِّي عن وحداتٍ مُغايرة، مثل المستوى الصّرفي الفونولوجي، والتّركيبات المتقلّبة على عدة مستويات من الوصف اللّساني، كـ: التركيب الإضافي والتركيب النّعتي...الخ والعبارات وأشباه الجُمل وبعض المقاطع اللُّغويّة الّتي تساهم في تشكيل الخطاب في حدِّ ذاته، وكلُّها تتطلّب توسيعَ مَجالَ الدّرس اللّسانيّ الّذي يُنظَر مِن زاويّته إلى المُصطلحات على غِرار ما حدث لِموضوع التّرجميّات وفي هذا يَقول فوزي عطيّة:

« ولَقد دخَلت الدّراساتُ اللُّغويّةُ بظاهِرة التّرجمة، إلى حيِّز تَحليل وتَعميم الاستِنتاجات المُستَخلَصة مِن واقِع المُمارَسة

الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية. 4 - 2010 ص 18- 33

العمليّة، وأسهمَت مَعها، في وضْع ضوابط العلاقات المُتبادلة، بيْن اللُّغات، وفي الكشْف عن عناصِر الاختِلاف والتّطابُق بيْن سُبُل التّعبير في اللُّغات المُختلِفة »[37].

2.2 ـ اللّسانيّات التّطبيقيّة والمُصطلحيّات:

فعدم اطِّراد النِّظام اللُّغويّ ليْس وقْفًا على المُستويات الوصفيّة المُتنوِّعة الّتي عدّدناها مِن قبل فحسب، بل يتجلّى كذلك عن طريق سلسلة أُخرى مِن التّنوُّعات اللُّغويّة كاللّهجات واللُّغات الوظيفيّة مثلاً، ممَّا يُؤدِّي إلى استحالة حصْر التّنوُّعات في المحور العَموديّ فقط، بل نجدُها شاملةً لِتنوُّعات أخرى مكمِّلة لَها. ولم يَكن لِلسانيّات لِتتغاضى عَنها أبدًا، لكِنَّها تُولي لَها اهتمامًا مِن لون آخر وفي إطار مَجال تابع لَها، يُصطلح عليه باللّسانيات التّطبيقيّة.

ويُستحسن التّنويهُ بمحاولات اللّسانيّات النّظرية الرّامية إلى وصف نمطٍ تعبيريٍّ خاصٍّ بأيّة لغة كانت، وذلك بحمل مُختلف العوامل الاجتماعيّة والجغرافيّة والتّاريخيّة على تحيُّدِها إلى درجة الإلغاء ما أمكنها ذلك. وهذا من أجل ضمان تواصل أكثر نجاعة في مقامات رسميّة. وأطلق على ذلك النّمط مِن التّعبير مُصطلح اللُّغة المشتركة (الموحّدة)، سرعان ما نلقى لها صدى في النظرية التّوليدية

1.2.2 ـ اللّسانيّات البنويّة واللّسانيّات التّوليديّة:

إنّ أبسطَ تحليل مُقارنٍ لِلاتِّجاهيْن الكبيريْن لِلّسانيّات العامّة والنّظريّة الّتي قامَت خِلالَ القرْن العشرين، سَيسمح لَنا باستنتاج تنوُّعًا ذا أهميّة في تصوُّر كلٍّ مِنهما للُّغة: موضوع الدِّراسة ومناهج التّحليل.

1.1.2.2 ـ حسب النّظريّة البنويّة:

إنّ اللّسانيّات في ضوء الاتِّجاه البنويّ تهدِف إلى و صف اللُّغات الطّبيعيّة ممَّا يُؤدِّي بطريقة غير مُباشِرة إلى استِخلاص بعض المَظاهِر السُّلوكيّة اللّسانيّة، وإنجاز تصنيفًا للُّغات الخاصّة. فزاويةُ هذا الاتِّجاه تصنيفيٌّ بحْت. فعِند البنويّين لا يتعلق الأمرُ إلاّ بواقع اللُّغة.

بيد أنّه لا ينبغي تقديم اللّغة على أنّها مُجرّد بنية صوريّة ودلالية بحتة فإذا ما نأمل تفسيرَها بشكل واسِع يَجدر بِنا تَحليلُها أيضًا مِن مَنظور توجُّهها الاجتماعيّ.

«وقد أدَّى صُروفُ الاهتِمام عن الكلام وتأديّة اللّسان الفعليّة إلى تجاهل التّحوُّلات الخارِجة عن النِّظام وإلى إبعاد كل هذه الظّواهِر بل نفيها وكأنّها غير موجودة لا تَقع وإن أشير إليها للتّمثيل فقط»[38].

ثمّ إنّه في آخر المَطاف ليْس وصف النِّظام سوى وصفًا للعمليّة التّبليغيّة، والمُصطلح باعتِباره وحدة لُغويّة يُسهم بدقّته ووضوحه ونِظاميّته في تنظيم التّواصل فيصحُّ بذلك التّصريح بأنّه يتحكّم فيه نظامٌ تابع معيّن قابل للوصف، وفي حدود النّظرية البنويّة.

2.1.2.2 ـ حسب النّظريّة التّوليديّة:

أمّا بالنِّسبة للاتِّجاه التّوليديّ فإنّ اللّسانيّات إنّما تنهض بمُهمّة وصف المَلَكة اللُّغويّة الخاصّة بفردٍ معيّن، لا تِلك المُتعلِّقة باللُّغات في حدِّ ذاتِها وما يتجلّى فيها مِن المظاهِر السُّلوكيّة اللّسانيّة، فلا يكفي عِند التّوليديِّين وصفُ اللُّغات فحسب، بل تمتدُّ نظراتُهم إلى مُحاولة تَفسير كيفيّة وسبب الواقِعة اللُّغويّة الّتي تحدث، أيْ تُجيب عن أسئلة من جِنس كيف؟ ولماذا ؟

إنّ أهمَّ ما عمَدت هذه النّظريّة إلى تنظيمه والّذي يَجد لا محالةَ مكانه في التّرجمة، هو الفِكرة القديمة الّتي تسلم بوجود ما أشار إليه حنفي بن عيسى بمُستوى المَعاني الكلّية[39] والمُشكِّلة لِلبُنى العميقة. «فهذه البُنى الّتي تشترك فيها البشريّةُ المُوظَّفة لِفكرها تُمثِّل العلاقات الثّابتة الّتي تُعزِّزها المُقاربة القُدراتيّة الّتي يختصُّ بها الإنسان والحادِثة بيْنما هو يُحاول استِيعاب الواقِع ذي المُستوى المُزدوج: المُتعلِّق بالعالَم الحسّي لِلأشياء. موضوعات الواقِع المَحسوس، والعالَم المُجرَّد المُتَّصِل بالأفكار. مَوضوعات الواقِع الفِكريّ »[40].

ويَحدث الاختِلافُ مِن لُغة إلى أخرى على مُستوى البُنى السّطحيّة. والجميعُ يُمكِن تفسيرُه على غِرار صاحِب هذه العبارت بواسِطة مُصطلحيّة يلمسلف: مُستوى التّعبير ومُستوى المَضمون[41] أو ثُنائيّة دي سوسير (الكلام واللُّغة) الّتي يرجع إليه فضلُ السّبق إليها [42] .

2.2.2 ـ النّظريّة التّوليديّة والمُصطلحيّات:

لا تَعتبر النّظريّة التّوليديّة كمَوضوع لِدراستِها تلك القواعِد النّحويّة الخاصّة، بل تلتمس موضُوعَها في وصف الملكة اللُّغويّة وتحليلها. فيُؤدِّي بذلك وصفُ اللُّغة مِن وجهة نظر اللّسانيات التّوليديّة إلى الإحاطة بكلِّ هذه الجوانِب الأساسيّة: الوضع، والاستعمال الذي يقوم به المتحدِّثون، وطرق تعلّم وتعليم اللّغة. ممّا يستتبع بدوره شموليّة الدِّراسة لِلُّغة الّتي تَفرض إنجازًا مُنظَّمًا لثلاثة أنواعٍ مِن النّظريّات وهي كثيرًا ما تتداخل:

- نظريّة المَلَكة اللُّغوية: معرفة الإنسان الضمنيّة باللّغة (قواعدها التي تتمّ بها عمليّةُ التّكلُّم).
- نظريّة الأداء اللُّغويّ.
- نظريّة اكتِساب اللُّغة (خاصّةً عِندَ الطِّفل).

فَالنّظريّة الأولى يَنبغي أنْ تَحتوي وصفَ مختلف العناصِر المُفسِّرة لِلمَلَكة اللُّغويّة باعتِبارها جملةً مِن المَعارف اللُّغويّة الّتي استنبَطها المُتحدِّثُ بأيّة لُغة، والّتي يَتمكّن عن طريقِها مِن بناء واستيعاب ملفوظات لُغتِه. فهذه النّظريّة مِن شأنِها أنْ تُخبرنا عن كلِّ القواعِد والوحدات والضّوابط الّتي يتضمّنها نَحْوُ تِلك اللُّغة، وتوصَف بداخِلها مختلَفُ المُستويات اللُّغويّة الفنولوجيّة، المعجميّة، التّركيبيّة والدّلاليّة.

تَستعِين النّظريّة الثّانية . تحت ضُغوطٍ عِلميّة ولِدواعٍ عمليّة كذلك . بالتّجريد العقليّ المَحْض، أنْتج مَفاهيمَ مُجرَّدة مِثل: المُتحدِّث المِثاليّ والمُستمِع (المُخاطَب) المِثاليّ، ويتجسّدان كنَموذج في فردٍ واحِد، ويُصرَف. حسب النّظريّة التشومسكيّة. إلى مُتحدِّثٍ مُستمِعٍ مِثاليٍّ، لكن السّؤال الّذي يَطرَح نفسَه هو: هل يمكِن تحقّيقُ في الواقِع هذا الفرد النّموذج ؟

1.2.2.2 تعليلات ن. تشومسكي:

ويقول ن. تشومكي في هذا الصّدد: «اليومَ لا نَزالُ بعِيدين كلَّ البُعد عن فهْم ما يسمحُ لِلإنسان أن يتكلّم بِشكلٍ مُتجدِّد ومتحرِّر من سيطرة المُثير وبشكلٍ مُلائِم ومُتماسِك. فهذه مسألةٌ جديّةٌ ينبغي على عالم النّفس وعالِم البيولوجيا أن يبحثا أخيرًا فيها »[43]. على أنّ هَذيْن الأخيريَن . ويَنضاف إليهما عالمُ الفيزياء. لم يُعلِنوا بعدُ عن الطّريقة الّتي يُمكِن أنْ تُعالَج بِها هذه المُشكِلة، بل أساءوا طرحَها نظرًا لخلطٍ مفهوميٍّ مَعين[44].

أمّا هو فيعتبر ساحةَ ذِهن الطِّفل غيرَ خالِية . عكس ما تذهبُ إليه النّظريّة السّلوكيّة . ولا يكون وصفُها بالتّأمُّل الدّاخِليِّ الّذي اعتمده ف. دي سويسر. حيث يقول منتقدًا المَنهج الاستبطاني أوّلاً:

«يبدو لي أنّ النّقص الكبير الّذي لازم الفلسفة الكلاسيكية المعنيّة بالعقل، سواء كانت عقلانيّة أم تجريبيّة، يكمن في افتراضِها الذي تزعم أنّه غير مردود، والقائل بأنه يمكن النّفوذ إلى مميّزات العقل ومضمونه بواسطة الاستبطان »[45].

بل اللُّغة مَوجودةٌ عِنده في بُنى فكريّة، وهي المَلَكة اللُّغويّة الّتي تتجلّى في استِعمالها (اللغة) استعمالاً طبيعيًّا كوسيلة تفكيرٍ حرّةٍ وذلك بالكلام وتنويعاته اللاّمُتناهية. « وعددُ النّماذِج القائِمة ضِمن استِعمالِنا اللُّغة الاستعمالَ العادي والّتي بالإمكان فهمُها بسهولة، يصل إلى رقم أعلى من عدد الثّواني في حياة الإنسان، وبِهذا المَعنى يكون استعمالُ اللغة تجدُّديًّا »[46].

ثمّ يُرِدف إلى هذا بتحامُله على السُّلوكيِّين قائلاً:

«يظهر لي أنّ الضّعفَ الجوهريّ الّذي تُعاني مِنه المُقارباتُ البنويّة والسُّلوكيّة يتحدّد في الاعتقاد بأنّه على العقل أنْ يكون أكثر بساطة في بناه من الأعضاء الفيزيائيّة المعروفة، وأنّه بإمكان أيّ افتراض أكثر بدائيّا أن يسمح بتفسير بعض الظّواهر المُمكِنة مُلاحظتُها. فهكذا يرضى بدون مناقشة ولا برهان (أو يقدّم على أساس أنّه صحيح متضمنّ في التّعريف) هب أنّ اللّغة هي بنية (مشكّلة من العادات) أوشبكة من التّرابُطات التّداعية، أو أنّ معرفة اللّغة هي مجرّد عمليّة (الاطّلاع على الكيفيّة)، المهارة الاختباريّة باعتبارها نظامًا مِن استِعداداتٍ راميةٍ إلى الاستجابة»[47].

ههنا استنكار التّوليديِّين إرجاعَ الأمر في اكتِساب اللُّغة إلى مجرّد العادة والتّشريط، ويضربون الاصطفاءَ الطّبيعيّ عرضَ الحائط، وهم يلقون اللّومَ على القائِلين بنحو شبه كلي بأنه بالإمكان تصوُّر المعرفة الّتي يمثّلها الفرد باللُّغة، على أنّها رصيدٌ مِن القوالِب قد تمّ تعلُّمُه بواسطة التِّرداد الثّابت والتّمرين الدّقيق، وضِمن ذلك لا يكون التّجدُّد، في الأكثر سوى مسألة قياس.

إلاّ أنّ هذا التصوّر يستند أساسًا إلى مفهوم مثاليّ يُلتزَم به في الأبحاث العلميّة وذلك لأغراض منهجيّة، إذ أن الأداء الكلاميّ في الواقِع لا يخلو، عادة، منَ بعض الانحراف عن قوانين اللّغة.

لهذا لا تتردّد م. ت. كابري حولَ نقد هذه النّظريّة في مَجموعة مُلاحظاتٍ انتقيناها وركّبناها على المِنوال الآتي:

2.2.2.2 ـ مُلاحظات «م. ت. كابري» على آراء «ن. تشومسكي» السّابقة

1 – تتصوَّر هذه النظرية فردًا خارجًا عن الزّمان والمكان، وهو الّذي لا بدّ أن يكون قد استبطن. ومِن غير أيّة ثلمة. معطيات لغته الخاصّة الّتي بدأ يحتكّ بها بمجرد أن رأى النّور كاشفا له عن استعمالات المحيطين به لأداة تواصل معيّنة، هو ليس إلاّ غريبا عنها إلى ذلك الحين، وهي مجهولة تماما لديه، وليس لها وجودٌ إلاّ في ذهنه وبشكلٍ غامض. فكيف يمكن تفسير هذه الحال والنّظريّة الّتي طرحتها هي شبه عاجزة عن إتمام مهمّتها؟

2 – بيد أن للواقع كلمته في هذا السّياق، إذ يكشف عن متحدِّث جديد بعيد عن تلك المثالية اللّغوية التي سبغته بها النّظرية التوليدية، وهو متحدِّث طالما تلقّى تأثيرات المكان والزّمان، وبينما تتداخل في لغته فهي تتجاهل بالكامل معطياتها. والمتحدِّث من جهته نجده شديد الحرص على الاندماج في جماعة لغوية معينة تخضع بدورها لتداخلات أخرى، غالبا ما تعرضها لصراعات لغويّة ما48.

3 – فنظام اللُّغة في أدائه وظيفته التّبليغيّة لا يبدو متجانسا على الصّورة الّتي رسمتها له نظريّة الملكة اللّغوية بالأخصّ، فإذا ما رمينا تحقيق هذه الأخيرة فليس بإمكانها سوى تصّور اللّغة على أساس أنّها نظام مندمج (Système intégré) مكوّن من مختلف الأنظمة التّحتانية الّتي نكتفي، إذا ما أردنا التّحدث، بالإيصال فيما بينها ويمكن تقسيم هذه الأنظمة إلى تنوّعات يمكن تسميّتها باللّهجات المبنيّة على فوارق جغرافية واللّهجات المؤسّسة على فوارق اجتماعية وأخرى مشيّدة على فوارق تاريخيّة.

4 – يمتلك كل متحدِّث وبشكل طبيعيّ. على الأقل مزيجًا واحِدًا مِن كلِّ تنوع من الأنظمة اللهجيّة الثلاث السالفة الذكر فيمكن اعادةً صياغة هذه الملاحظة الصّياغة الآتية:

– التّنوُّعات:

– التّنوُّع المتأصِّل فيه حسب انتمائه الجغرافي.

– التّنوُّع المتجذِّر فيه وفق اندماجه في جماعة لغوية معينة.

- التّنوُّع الخاضِع للجيل الذي هو معاصر له (الذي يتماشى والجيل الّذي يتواصل معه مباشرة).

5 - وبالإضافة إلى هذه التنوّعات اللّهجيّة الطبيعية، فكل متحدّث يسعى إلى التوفيق بين تعبيره ومقامات التواصل النوعية، وهذا بفضل مختلف التنوعات الوظيفية والسّجلات التي تقتضيها تلك المقامات. ويقع اختيار المتحدِّث لهذه السّجلاّت وفق مختلف المعايير، نذكر أهمّها:

- معاييراختيارالتنوّعات والسجلاّت:

- القناة المسخّرة في سبيل نقل المعلومة (شفوية / كتابية).

- الموضوع المعالج (عامّ أو متخصِّص).

- الهدف من التواصل أو وظيفته (إعلام/ تقييم/ تأثير / احتجاج).

- درجة الرّسمية القائمة بين المتحدِّثين ومستوى التّجريد (رسمي / غير رسمي / أكثر تجريدًا / أقلّ تجريدًا) [49].

تجدر الإشارةُ هنا إلى أنّ هذا التّصنيف الثُّنائيّ إذا نمّ عن التّقابُل بين المصطلحات المستعملة فهو ليس مطلقًا، بل تقبل هذه الأخيرة صنفًا مُعيّنًا مِن الفُروق الدّقيقة بينها وتنوعا يسيرا في الدرجات.

من هنا فإنّ اللّسانيّات التّطبيقيّة الّتي تنظر إلى اللُّغة باعتبارها نظامًا مُشكَّلاً من الأنظمة التّحتانية، وبكونها نظامًا غير مطّرد بحيث يتنوَّع بتنوُّع اللهجات والوظائف، نجدها تشمل المصطلحات أوّلا كموضوع لها، ثمّ كمنحى لا يتجزّأ من الأنظمة الوظيفيّة الّتي تتحدّد بواسطة تخصيصٍ موضوعاتيّ.

3.2 ـ النّظريّة الوظيفيّة والمُصطلحيّات:

المصطلحات كغيرها مِن الكلمات لا تتجلى أثناء التّواصل كوحدات منعزلة، إذ تظهر منتظمةً مع وحداتٍ أخرى من اللُّغة العامّة، وقد تأتي إلى جانبها وحداتٌ أخرى تابعة لمجال متخصِّص قد يُماثل ميدانها أو يُخالفه، فهذه الوحدات مجتمعة بهذا الشكل المبسط تشكل خطابا متخصِّصًا (Discours spécialisé) ، مادّته اللُّغة، لكن لا يُضفي عليه الطّابع اللُّغويّ الحقيقيّ إلاّ إذا أدّى الوظيفةَ التبليغيّة المَرجوة منه، وليس هذا ممّا يتيسّر إذا لم تكن المصطلحاتُ بالأخص وحداتٍ وظيفيّةً بما أنّها هي الّتي يُنتظَر أنْ تَحظى بأكبر نصيبٍ مِن الاستِعمال، ونعلم أنّها مِن الضّروري أن تُصنَّف وتُرتَّب في ذلك الخِطاب حسب طبيعة وظيفتها. والوظيفة الأساس التي تُلتمَس من أيِّ خِطابٍ مُتخصِّصٍ هو نقلُ المعلومات.

واللّسانيّات الوظيفيّة تُعلِمنا أنّه لا يُميَّز في السِّياق الّذي تَتواجد فيه تلك الوحداتُ إلاّ العناصر التي تحمل معلومات معيّنة (وظيفية) ويكون المرسل (الاختصاصي) قد استعملها بقصدٍ معيّنٍ وهي ذات فحوى أَمْلَى عليه التوجّه إليها دون غيرها.

ولا بدّ أنْ يُطرح عليه سؤال، هو: لِماذا استعملت هذه الوحدة وكان بالإمكان اللُّجوءُ إلى غيرها ؟ وهو قد علِم ذلك، ونحن عندما نطّلع على نصٍّ متخصِّص نتساءل أحيانا ـ خاصة في الدِّراسة: لماذا وُجِدت هنا في هذا الموضِع بالتّحديد ولماذا هذه الوحدات بعينها وليس غيرها؟ ولِماذا لم تتواجد في هذا الموضِع بذاته وحداتٌ أخرى غير هذه الوحدات؟

العارف لِلوظيفيّة يجيب على هذه الأسئلة بهذه الصّياغة الموجزة:

أوّلاً: المعنى المقصود هو الذي يستدعي وحدة معيّنة وليس غيرها.

ثانيا: اختيار المُرسِل مبنيٌّ على الوظيفة التي يعرف أنّ مصطلحًا ما كفيل بأدائها أو بإمكانه أن يُسندها إليه.

ثالثا: المُرسِل يكون قد راعى حاجة المرسَل إليه.

المصطلحاتُ كغيرها من الكلمات في حاجة إلى سيّاقات تحدِّدها وتظهر من خلالها الدّلالاتُ الّتي مِن شأنها أن تُحقِّقها، وإذا كانت هذه الأخيرة مجهولةً لدى المرسَل إليه. الّذي لابدّ أن يكون المُرسِل قد راعاه باعتماده على المعايير المشار إليها أعلاه . فلا تتجلى أثناء التّواصُل كوحدات منعزلة، إذ تظهر مركبة مع وحدات أخرى من اللغة العامة، وقد تأتي إلى جانبها وحداتٌ أخرى تابعة لحقل اختصاص مماثلٍ لميدانها أو مختلف عنه.

فهذه الوحدات مجتمعةً بهذا الشّكل المُبسَّط تُكوِّن النّص المُتخصِّص. لكن علينا بالعلم أنّ المصطلحات لا تسلك في النّص مسلكًا اعتباطيًّا، بل نجدها منسَّقة نحويًّا وصرفيًّا وفق القواعِد الّتي تنظِّم فصيلتها النحوية [50] ، وحسب الفصول [51] الّتي تنتمي إليها.(اسم، فعل، حرف[52]، نعت، حال... الخ) وهذا مِن منظورِ الوظيفة الّتي تشغلها في النّص أو بالأحرى، مِن زاوية الصِّنف التّوزيعي [53] العامّ الّذي تنتمي إليه.

إنّ نسبة مختلف الفصائِل النّحوية للمصطلحات، متنوعة مِن ناحية نِظام اللُّغة. فوحدات الفصلية الاسميّة تُمثِّل عمومًا ثُلثيْ مِن المجموع المصطلحيّ. هذا ما يفسِّر بالضّبط ميلَ المُصطلحات إلى تسمية المفاهيم بالأسماء وليس بالأفعال، وغالبًا ما تجسَّد لغويًّا المفاهيمُ ذات البنية الكلية الصّورة الذِّهنية) بواسطة الأسماء.

4.2 ـ المُصطلحيّات النّظريّة وعِلم متن اللُّغة:

إنّ العديدَ مِن الخصائصَ المُشتركة الّتي يَلتقي فيها كلٌّ من المُصطلحيّات وعِلم مَتْن اللُّغة قد تَسمح باتِّخاذِهما كَحقليْن مُتَّصليْن اتِّصالاً وثيقًا إذ:

- كلاهما يُعْنَى بالكلمات.

- كلاهما يَنطوي على مِصراعيْن: النَّظريّ والتّطبيقي.

مِن بيّن الأهداف الّتي تَسعى إليها المُصطلحيّات هو إنجاز المعجمات على غِرار علم مَتْن اللُّغة الّذي تهتدي صناعةُ المعاجم على ضوء نظريّاتِه.

إلاّ أنّه لا يُمكِن الادِّعاءُ بأنّ الكُلَّ قابلٌ لِلاجتماع والالتِقاء داخِلَ هذيْن الفرعيْن. فعلى الرّغم مِن أنّ الأمرَ يَعني بالنِّسبة لِلبعض أنّ المُصطلحيّات جُزءً مِن عِلم متن اللّغة، فَعِند الآخرين ليس إلاّ اختصاصًا قائمًا بِذاته على الشاكلة التي رأيناها سابقا.

فمِن هذا القبيل ستُؤدِّي بعضُ الخصائص المميِّزة . هذه المرة . إلى معالجتهما منفصليْن، و تتوزّع هذه الخصائص حسب الزّوايا الآتية:

- حقل الدِّراسة.
- الوحدة الأساسيّة
- الأهداف
- منهج العمل

1.4.2 ـ حقل الدِّراسة:

يتكفّل عِلمُ مَتْن اللُّغة بتحليل ووصف المَلَكة المعجميّة الّتي يَملِكها المُتحدِّثُ، فيُفرَض في إطارها أنّ كلَّ مُتحدِّث يَعرِف قائمةً مِن الكلِمات الّتي تمكّنه مِن تبادُل الأخبار والمَعلومات مع غيره من المشاركين معه في الحديث بنفس اللغة. وهي التي يمكن ضبط معانيها في المعجمات، مع الاعتراف بأن المعاني تتطور ولا بدّ بذلك من تطور الألفاظ معها، و بالتّالي مراجعة تلك القوائم المضبوطة بعد مرور فتراتٍ معيّنة.

وكذلك يستوعب ذلك المتحدّث وبفضل تلك المَلَكة المعجميّة، مجموعةً مِن القواعد الخليقة بتكوين الكلمات الجديدة، ويتمكّن مِن المُعطيات اللُّغويّة، بل حتى الموسوعيّة المتعلقة بكل كلمة، (وهي معطيات تبيّن أنّه إنما استعمالها عن جدارة وتبصر وجدوى ومن وجهها الصحيح، حيث ينتج معنى الجملة على أساسها أو بالتّظافر مع غيرها من الوحدات)وتعلمه بمدى دقتها ومطابقتها لكل حالة من حالات التّواصل.

غير أنّه إذا كان علم متن اللغة يهتمّ بمجموع الكلمات الّتي يمكن للمتحدِّث أن يكون على دراية بها، فالمصطلحيات لا تكترث إلا بالكلمات الّتي تنتمي إلى حقلٍ اختصاصيٍّ معيَّن، مثل (الفيزياء، الكيمياء، اللسانيات، علم القانون... الخ)، أو إلى قطاع مهنيٍّ ما مثل (التجارة والصناعة، الرياضة).

فحقليْ الدِّراسة لا يلتقيان إذن، إلاّ في حدودِ علاقة الاحتواء، إذ أنّ حقلَ علم متن اللُّغة هو أكثر شموليّة مِن هذا الجانِب، فهو مُتضمِّن لِحقل المُصطلحيّات.

فتبعًا لِمعيار « حقل الدِّراسة « تُصنَّف المُصطلحيّات كفرعٍ تابعٍ لِعلم مَتْن اللُّغة.

2.4.2 ـ الوحدة الأساسيّة:

إنّ شُغل عِلم مَتْن اللُّغة مُنصبٌّ على دراسة الكلِمات كلّ الكلِمات، أمّا المُصطلحيّات فلا تَدرُس إلاّ المُصطلحات، فكما سوف نتناوله أدناه، فالمُصطلحُ والكلِمة العادية مرّةً يتشابهان ومرّةً يختلفان.

فالكلمة العاديّة وحدة توصف بمجموعة خصائص لغويّة نظاميّة منظّمة لديها خاصية الإحالة إلى عنصر ما من الواقع. والمصطلح هو وحدة ذات خصائص لغوية شبيهة بخصائص الكلمة العاديّة لكنّها موظَّفة في ميدانٍ اختصاصيٍّ مُعيَّن.

مِن هذا المَنظور فالكلِمة التّابعة أو الّتي تكون جزءً مِن الاختِصاص تُعدُّ مُصطلحا. فكلمة «الوزن» تُعدُّ مُصطلحًا ضِمن الاختصاصات الآتية وتختلف المفاهيمُ الّتي تدلّ عليها باختلاف هذه الأخيرة:

- الوزن 1 : (علم الصّرف): «فعل» مثلاً هو وزن صرفي في اللُّغة العربية تقاس عليه الأفعال والمصادر... الخ.
- الوزن 2 : (التّجارة).
- الوزن 3 : (الرّياضة).

ـ الوحدة المُصطلحيّة بيْن التّحليل اللّسانيّ والتّحليل المفهوميّ:

فالتّحليل اللّسانيّ للمصطلح قليلاً ما يَسمح بِكشف الخاصية الأساسيّة الّتي يتميّز بها عن باقي عناصر معجم اللُّغة العامّة. لهذا يُصبح مِن المُستحيل أنْ يحمل علم متن اللّغة على عاتقه دراسةَ هذه الوحدة (المصطلح).

أما التّحليل المفهوميّ الّذي أشار إليه عبد الرحمان الحاج الصالح هو من شأنِه أنْ يوضِّح أصالةَ المُصطلح. فالكلِمة العادية مِن المَنظور اللّسانيّ، تنْطبع بشكلِها الصّوتيِّ والخطيِّ كذلك (الكتابة)، فهي ذاتُ بنية صرفيّة، إمّا بسيطة أو مركّبة، وتُصنَّف نحويًّا ضِمن فصيلةٍ معيّنة. وهي ذاتُ مَدلولٍ يضطلع القِسمُ التّصنيفيّ الّذي ينتمي إليه شيءٌ مُعيَّن (عيْن المسمّى) والمُصطلحُ كذلك يُشكِّل نفسَ الخصائص مع الكلِمة العادية مِن هذه الوجهة.

بيد أنّه إذا ما أردنا تحليلَ سجلٍ مصطلحيٍّ ما بِمُقارنته بكلمات القاموس العاديّ سوف نُلاحِظ بعضَ العناصِر النّوعيّة الّتي ستُبيِّن الطّابعَ الخاصَّ الّذي تتميّز به المُصطلحاتُ فهكذا مثلاً نجِد طرائِقَ تكوين المُصطلحات ليس لديْها نفسُ التّواتُر مَع مثيلتِها في كلِمات اللُّغة العامّة. ففي المُصطلحيّات نُلاحِظ لَدى الوحدات المركّبة مِن مُكوِّنات عِلميّة وأبنيةٍ تَركيبيّة ثابتة، تواترًا في ظُهورها أعْلى مِن كلِمات اللُّغة العامّة. فهذا الأمرُ لا يتناقضُ مَع المبدإ الّذي يَنصُّ على كوْن المُصطلحات والكلِمات العادية لَها نَفسُ المكوِّنات الصّرفيّة (البنويّة) ولها نفس قواعد

التّكوين المعجميّ. أمّا ميْل اللّغات الأوربيّة في الغالِب إلى اعتماد مكوِّنات ذات أصول يونانيّة ولاتينيّة وباعتيّاد مُتنام، فهذا يُشكِّل ميزةَ اختصّت بها المصطلحات. وقُلْ نفسَ الشّيء بالنّسبة لتواتُر البنيات التّركيبيّة فيها.

يُمكِن الاستِطرادُ في عرْض خصائص أخرى مُميِّزة إلى جانِب الخاصية السّابقة، فبينما نَلتقِط في المُصطلحيّات غلبةَ الأسماء نُلاحِظ ما يَعمر به قاموس اللّغة العامّة من كلِمات تَنتمي إلى كلِّ الفصائل النّحويّة: اسم، فِعل، حرْف، نَعْت، ظرْف، أدوات مختلِفة (وظيفيّة)، ضمائر، وحدات صرفية ... الخ. فمِن مَنظور النّحو، ليس المُصطلحيّاتُ وعِلم مَتْن اللّغة إلاّ مُتمايزيْن تَماما.

هناك مَظاهر اختِلاف أخرى مِن شأنِها أنْ تُقويِّ التّبايُنَ ما بيْن الكلِمات والمُصطلحات. فالكلِمات ليست وحداتٍ لُغويّة فحسب بحيث يتوقّف وصفُها على دِراسة نِظام اللُّغة، بل هي وحداتٌ تواصل، يُمكِن النّظرُ إليها مِن المَنظور التّداوليّ، وذلك بجعل الدِّراسات تشتمِل حالات الاستعمال وظُروف المُتحدِّث الّذي يَقوم به، في أوضاع تعبيريّة دقيقة ومقاماتٍ تَواصليّة مُحدَّدة. فتَكون بذلك مَعاني الكلِمات على ضوْء التّداوليّة مُرتبطة بشخصيّة المُتحدِّث وبظروفٍ أخرى مُحيطة به بيْنما في المَصطلحات كثيرًا ما تنصهر هذه المُعطياتُ (لا نتبيَّن شيئًا مِنها) ولا نُمسِك إلاّ بالدّلالة الّتي تُشير إلى الشّيء الّذي هو موضوعُ الخِطاب54. فبالكلِمات العادية يُمكِن أنْ نتعرّف على شخصيّة المُتحدِّث أمّا المصطلحات فلا مجالَ لَها لأداء هذه الوظيفة. فلا نجدُ المُميِّزات الشّخصيّة في المصطلحات، لكن هذا لايعني أنّ العناصرَ التداوليّة كلّها غائبة في هذه الأخيرة، إذ غالِبًا ما يُلجَأ لاستِيعابِها إلى تشخِيص العالَم الخارجيّ أو المُحيط الثّقافيّ.

ـ تمييز الوحدة المصطلحيّة من منظور تداوليّ:

مِن هنا تتدخّل اللّسانيّاتُ التّداوليّة باعتِبارها الجانِبَ الّذي يُطلِعنا أكثرَ على الاختِلافات الدّقيقة القائمة بيْن المُصطلحات والكلِمات. فتَتمايَز تَداوُليًّا عن طريق مُستعمِليها، ومَقامات الاستعمال، والمَوضوعات الّتي تَتناقلها، وبأنماطِ الخِطابات الّتي نَلتقِطها مِنها عادةً. إليْك تفصيلَ ذلِك:

بالنِّسبة للعُنصر الأوّل، فمُستعمِلو الكلِمات هم موظّفو اللُّغة كلُّهم. بيْنما نَحصُر مُستعمِلي المُصطلحات في أخِصّائيِّين مُحدَّدين يَشتغِلون في حُقولٍ مُعيّنة.

فِيما يخُصّ العُنصرَ الثّاني، فَالكلِماتُ تُستعمَل في المَقامات الأكثر تَنوُّعًا، أمّا المُصطلحاتُ فيقتصِر استخدامُها في مَقاماتٍ علميّة وتقنيّة ومهنيّة بحْتة.

وفي شأن العُنصر الثّالث، يتمُّ تَشغيلُ الجدْول المُصطلحيّ عمومًا مِن أجْل الإحالة إلى مَفاهيم مُرتبطة بحُقولٍ مُحدَّدة. أمّا الجدْول المعجمي العام فيتناسب مع كلِّ المَواضيع والانشِغالات المُتعلِّقة بالحياة اليوميّة لِلنّاس، لِلتّعبير عن المَشاعِر، وتوجيه الأوامِر.

أخيرًا، فأنماطُ الخِطابات الّتي تَندمِج فيها الكلِماتُ ليْست مُعيّنة ومُحدَّدة بنفس درَجة تَحديد الخِطابات الّتي تَشتمِل على المُصطلحات. فتتمثّل أنماطُ هذه الأخيرة (الخطابات) في النُّصوص المُتخصِّصة (النّصوص العلميّة التّقنية، والنّصوص التّقريريّة الإعلاميّة).

3.4.2 ـ الأهداف:

يُمكِن التّفريقُ بيْن المُصطلحيّات وعِلم متْن اللُّغة بقيّاس الأهداف الّتي تَسعى إليها كلٌّ مِنهما. فهكذا نَجِد عِلمَ متْن اللُّغة، مِن مَنظور النّظريّة اللُّغويّة، يَهتمُّ بالكلِمات في حُدود مَسعاه إلى تبرير المَلَكة المعجميّة (الإفراديّة) الّتي يَنطوي عليها كلُّ مُتحدِّث. بيْنما تُولي المُصطلحيّاتُ لِوحدتِها الأساسيّة (المصطلحات) أهميّةً قصوى في إطار غاية هذه الأخيرة الرّامية إلى الإحاطة الشّاملة والمُمكِنة بالمَفاهيم ومَدى قُدرتِها على تَجسيد النّظريّات وتَنظيمها باعتِبار المُصطلح أداةَ البحْث. يتوفّر كلُّ مُتحدِّث بغضّ النّظر عن نوْع اللُّغة الّتي يَستعمِلها في تَواصُلِه مع غيره، على سِلسلة مُعيّنة مِن المَعارف المُتعلِّقة بلغتِه، تلك الّتي تُشكل جزءً هامًّا مِن القُدرات الإدراكيّة التّابعة لِدماغه أو الفكر الإنساني البشري وهي ماهية وراثيّة، حسْب نظريّة تشومكي، إذ أنّ مَن يتحدّث بلُغة مُعيّنة يَدري على العُموم كيف يَستعمِلها لِلوُصول إلى أهدافٍ مُعيّنة. لِذا نَستطيعَ القولَ إنّ هذا الإنسانَ قد اكتَسب مَلَكة المُمارسة التّداولية (Competence pragramatique) تَتواءَم مَع ملَكته اللُّغويّة الّتي تَختصُّ بالنّحو (القواعد). فهكذا يتمُّ استِعمالُ كلّ لُغة لجُملة هذه المَبادئ العامّة وكلّ بطريقتِها الخاصّة. بيدَ أنَّ التّنوُّعات الّتي تَسمح بها لا تَبتعِد كثيرًا عن الحُدود الضّيقة الّتي تَرسمُها تِلك اللُّغة. فتَضع النّظريّة المعجميّة، على ضوْء ما تقدّم، نصبَ عيْنها وصفَ المَعارف المعجميّة الّتي هي في حَوْزة المُتحدِّثين، ويرمي ذلك الوصفُ إلى تَفسير نوع التّصرُّف الّذي يَصدُر عن هؤلاء المُتحدِّثين إزاءَ اختِيّاراتِهم المعجميّة، وما يجدر بهم أنْ يعلموه بشأن الكلِمات الّتي وَقعت عليها تِلك الاختِيّارات مِن أجْل القُدرة على التّعبير كما يحْلو لَهم.

فعلى النّقيض مِن عِلم مَتْن اللُّغة، لا تَزعم المُصطلحيّات تَزويدَنا بتفسير محض لِلمَعارف اللُّغويّة المُتعلِّقة بالمُصطلحات، وذلك حسْبَ مَبادئ اللّسانيّات النّظريّة، ولا تَسعى إلى وصْف التّصرُّف المُصطلحيّ الّذي يَصدُر مِن الاختِصاصيِّين في اختِيّاراتِهم المُصطلحيّة، بل تَهدِف فقط إلى اقتراح العَناصِر النّظريّة والأُسُس الّتي تَتحكّم في نَفض الغِطاء عن المُصطلحات وانتِقائها وتصنيفِها وفق الميادين الاختِصاصيّة الّتي تَنتمي إليه وذلك مِن أجْل بُلوغ التّنميط والتّوحيد المعياريّ.

فمن هذا القَبيل تَتميَّز المُصطلحيّاتُ كليّةً وبوُضوح عن علم مَتْن اللُّغة الوصفيّ. بما أنّ الأولى تَهدف إلى الإحَاطة بالمَلَكة المُصطلحيّة (Compétence terminologique) الخاصّة بالأخصّائيِّين، تلك المَلَكة الّتي يَمتلِكونها عن جدارة، وإلاّ كيف نُفسِّر مَدى استعمالهم للمُصطلحيّات المُناسِبة ؟ فصناعة المصطلحات الّتي هي أيضًا من مَهام المُصطلحيّات، تُؤدِّي لَهادورَ منح التّسميات للمفاهيم المتعلّقة بحقلٍ مُعيّن.

4.4.2 ـ منهج العلم:

تُميَّز عِدّةُ أنواع من المَناهج الّتي يتّخذها كلُّ فرع من الفرعيْن في عملِهِ، فمن شأنِها أنْ تُفرز أوْجهًا أخرىً من الاختلافات القائمة بيْنهما. فبيْنما ينطلق علمُ مَتْن اللُّغة في عملِه من الفرضيّات النّظريّة الّتي عليها أنْ تَنفيها أو تُثبتها عن طريق تَحليل الحالات الّتي ليست بالضّرورة أكثرَ تَمثيلاً لِنتاج المُتحدِّث لا تتّخذ المُصطلحيّاتُ كمَنهجيّة لَها تلك التّفسيرات الّتي يكون علم مَتْن اللُّغة قد ثَبَتَها، لكنّها تسير على هَدي البحث عن التّسميّات لِحالاتٍ مفهوميّةٍ مَوجودةٍ مُسبَقًا. فبالتّالي نجد المُصطلحيّات تَنطلِق من المَفاهيم بَعد تَحديدِها تحديدًا دقيقًا لهذا فهي لا تصدُر عن المصطلحات نفسِها بوصفها واقعًا لُغويًّا، لكنّها تَصدرُ عن المَفاهيم المُحدَّدة مُحاولةً إيجاد المُصطلحات الدّقيقة الدّالّة عليها. ويتطلّب هذا العملُ أنْ يُحدَّد المَفهومُ الواحدُ بشكلٍ دقيق يُميِّزه عن المَفاهيم الأخرى المُماثلة له. وتُحدَّد هذه المَفاهيمُ تحديدًا لا يَقتصِر على تَسجيل المُصطلحات القائمة، وهي في أكثر الفروع مُتعدِّدة ومُتداخِلة وغير واضِحة، ولكن المصطلحيّات تُقنِّن المُصطلحات في ضوء المَفاهيم العلميّة النّابعة من طبيعة الموضوع نفسه. وإذا كان البحثُ اللُّغويّ (المعجميّ) يُحاول دراسة البنية اللُّغويّة، و فيها الكلِمات ويَدرس دلالاتِها، فإنّ المُصطلحيّات تُحدِّد المَفاهيمَ في المَقام الأوّل تحديدًا دقيقًا ويُقنِّن لَها مُصطلحاتِها.

5.2 ـ المُصطلحيّات وصناعة المَعاجم:

عرفْنا الآنَ أنَّ علم متْن اللغة هو علمٌ وصْفيٌّ له طابعُه النَّظريُّ، إذ يهتمُّ بوصف كلِمات اللُّغة، فليس له غيرُ الوصف كغاية ومَنهج في آنٍ واحدٍ، والإخبار عن مدى مطابقة المتحدِّث لمَلَكته المعجميَّة، وليس من مهامه الاعتناءُ بالتّطبيق لكن ذلك لا يمنعُ والحالة هذه ـ اللّسانيَّات التَّطبيقيَّة من إدخال القضيّة في سجلّات اهتماماتها بالقضية المعجميَّة وتحت إشراف صِناعة المَعاجم الّتي تَتشاغل بمبادئ إنجاز القواميس (المعجمات) وهي نوعٌ من الجانِب التَّطبيقيِّ لِعلم متْن اللغة.

تَنطلِق «م. ت. كابري» من المَنظور اللّسانيّ فتَرى أنَّ الطَّبيعة اللُّغويّة المُزدوجة للمُصطلحات باعتِبارها كلِماتٍ أو عِباراتٍ (تَسميَّات) وتَنتمي بصورتِها إلى اللُّغة، تجعلُها لا تنأى عن الحُدودَ الّتي أقرَّها دي سوسير بِخصوص الدّليل اللُّغويّ. فَتُصبِح المُقاربةُ اللِّسانيَّة للمعارف المُحصّلة مُصطلحيًّا على الرّغم من كونِها خارجيَّةً بما أنَّها تَنتقِل من الأشياء (فيزيائيَّة أو غيرها) نَحوَ التَّسميَّات، وهذا مُرورًا من تَحديد مَفاهيم المُصطلحات أمرًا مُمكنًا. تَظلُّ لِسانيَّةً بما أنَّ المُصطلحات تُوصَف وِفقَ تحليل لِسانيٍّ مِثلها مِثل أيِّ كلِمة أو مُتتالية من الكلِمات. وتُخضَع لِنِظام عام من حيث دلالاتِها مع جواز مُناقشة أمر تَعريفاتِها المُحدَّدةَ والمُتَّفق عليها.

1.5.2 ـ المُقاربة اللّفظيّة والمُقاربة المَفهوميّة:

غيْرَ أنّه من مَنظور الاختِصاص التِّقنيّ العِلميّ، فَليست المُصطلحيّة إلاّ انعِكاسًا لِنِظامِها المَفهوميِّ الخاصّ[55]، ممَّا يَجعل صِناعة المَعاجم أوَّل مَن يَتعرَّض لانقِلابات هذه الحقيقة بَعدَ تَصفيَّة مَنهج المُصطلحيَّات باعتِبار المَعارف على الرَّغم من أنَّ هذه المُقاربة المُسمَّاة بـ *(Onomasiologie)* (الانطلاقة من المَفاهيم نَحوَ التَّسميَّات) لا تتنكّر لِما يَبدو أنّه واقِفٌ على طرفِ نقيض مِنها: *(Sémasiologie)* المُقاربة اللَّفظيّة.

وقدْ تَرجم مُحمَّد الديداوي هذيْن المُصطلحيْن بـ: الانتِقال من المَعْنى إلى المَبْنى (الأوّل) والانتِقال من المَبْنى إلى المَعْنى[56]. وكذلك تَرجَمه عبد الرَّحمان الحاج صالح (وآخَرون) بـ: عِلم المَعاني اللَّفظي (الثّاني) «في مُقابل دِراسة الأدلّة انطلاقًا من المَعاني» (الأوّل)[57] ، فَنُلاحِظ اعتِماد تَرجمة المَعْنى (المَفْهوم) ممَّا يُحدِث صعوبةً لِفهم المَدلول دون المُرور بتواجُد المُصطلح كَبِنية مُمثِّلة لِذلك المَفهوم المَدلول به عليْه لأنَّه يُوحي في اللُّغة العربيَّة بأنَّه مُجرَّد جُملَة دالَّة على المَعنى المَحصول عن طريقِها. ينقُل م. س. ياقوت، في صدد بَسطه ما نصَّ عليه فيشر (ت.1949) من وُجوب أن تُعرض الكلمة في المعجم العربيّ على سبع وجهات النَّظر، قول هذا الأخير: « النَّاحية التَّعبيريَّة Semasiological : وهدفُها تَحقيق مَعنى الكلِمة أو مَعانيها، وفي حالة وُجود مَعانٍ كثيرة تُرتَّب هذه المَعاني على حَسب علاقتها التَّاريخيَّة والعقليَّة؛ كما يَجب تَقديم المَعنى العام على المَعنى الخاص، والمَعنى الحِسِّي على المَعنى العقلي، والمَعنى الحقيقيِّ على المَعنى المَجازي، ويُمكِن الاستِعانةُ هنا بعلم المَجاز، والاشتِقاق، والتَّرادُف »[58].

لِلمُقاربة المَفهوميّة أهميّة بالِغة إذ حصرُ الدِّراسة في ضبط العلاقات الدّلاليّة القائمة بين الدّلائل دون الالتِفات إلى المَرجِع (المُحال إليه)، يَرمي بالمَفهوم نسبيًّا في سواد المَجهول. بل يُعتِّم النّظرة بفضل العلاقة اللُّغويّة التّسبيبيّة الّتي سنرى أنّها طغت على المُصطلحات المُشكِّلة مُدوَّنة بحثنا. هذا ما يستجليه ع. س. المسدّي:

« على أنّ اللُّغةَ لا تَتكامَل خصائصُها الوظيفيّةُ إلاّ اتّسمت بالاطِّراد [...]، ومَعنى الاطِّراد أنْ تَتلازَمَ العلاماتُ بمراجِعها تَلازُمًا هو من باب الاصطلاح لا من باب الضّرورة بحيْث إذا طرأ طارِئٌ على دلالة الألفاظِ انفكّت روابطُ التّلازُم

الأوّل لِتحلّ محلَّها روابط تَلازُم جديد، ومَعلومٌ أنّ العقلَ لا يَتخلّى عن أيِّ اقترانَ مُطّرد لَديه اطّرادَ الضّرورة سواءَ أكانت ضرورةً طبيعيّةً أو ضرورةً مَنطقيّة، فَلا يسلم لَك العقلُ - مَهما ألْحَحتَ عليْه - بأنّ النّارَ لا تُحرق أو بأنّ الضِّدين يَجتمِعان [59]. في هذا الشّكل[60] بيان موقِع المُقاربة المَفهوميّة بالنِّسبة لِلمُقاربة اللّفظيّة:

د- تعريف القاموس

القاموسُ (المعجم) حسْب القاعِدة العامّة، هو ثَمرةُ العمل اللِّسانيّ الّذي يَجمع جُملةً مِن الكلِمات بانتِقاءٍ لأهدافٍ مُحدَّدةٍ وفق مَعايير مُعيّنة، أو وحدات أخرى مِن اللُّغة، ويُقابلها بسلسلة مِن المَعلومات، ويُرتِّب تِلك الكلِمات وفق ما يُدعى بالمدخل الّتي تُشكِّل البنية المُلخّصة لِتلك المَعلومات المُجمَلة.

- تَنويع القواميس:

تَتنوَّع القواميس إلى أنماطٍ تَتحدّد حسْب خَصائصَ لُغويّة مُعيّنة، ووظائفِها وغاياتها، يُمكِن إقامةُ تصنيفًا لِلقواميس على أساسِ ما يَتميّز كلُّ واحدٍ عن الآخر. وجُملةُ الخصائص الّتي يَقوم عليها ذلك التّصنيفُ هي:

- مَصادر المَعلومات:

تُنتقَى المَعلوماتُ مِن مَصدرَ شتّى، خاصّةً المَكتوبة منها.

- مَعايير اختيّار المَداخل: وهي الأشكال الأكثر استعمالا.

- شكل المَدخل: الكلمة.

- تركيب المدخل: ألِفبائي مَثلا.

- المَعلومات الّتي تُرفق كلّ مدخل:

إملائيّة، تأثيليّة، صرفيّة، نحويّة،

- الفصيلة النّحوية.

- التّعريف الأساسيّ.

- تُقابَل الدّلالاتُ المُحدّدة بمختلف الاستعمالات.

- أمثلة عن الاستعمالات.

- المَنهج الأساسيّ لِلمعجم: وصف الكلمات بِالتعريفات. المُقاربة هي لفظيّة.

- المستعملون المُستهدَفون: المُتحدِّث المُثقَّف، المُتوسِّط الثّقافة...الخ.

- الوظائف الّتي يسعى المعجمُ إلى القيَام بها: تَحسين مُستوى مَلَكة المتحدِّث بتزويده بمختلف الاستعمالات، والقضاء على التّردُّدات الّتي تُواجه مثل الثّغرات اللُّغويّة الّتي قد يُعاني مِنها.

2.5.2 - المصطلحيّات التّطبيقيّة ومعاجم المُصطلحات

ليس هناك أيُّ ريْب في تأثُّر المصطلحيّات في ظلِّ مصراعها التّطبيقيّ هذا بصناعة المعاجم، إذ تتَحدَّد مَعاجم المُصطلحات هي الأخرى وفق المَعايير السّابقة مَع الاختلاف فيما يُوضَع مُقابل كلِّ مِعيار. ومعجم المُصطلحات ما هو إلاّ صِنفٌ مِن المعجمات الّتي تندمِج في ذلك التّصنيف.

- المصادر: يُمكِن أن تكون مفردات الكاتب مثلاً، مصنع، اختصاص ما ... الخ.

- اختيَار المَداخل: وذلِك حسْبَ المَجال الّذي ينتمي إليه المَفهوم، فمثلاً: معجم الفيزياء إذا كان معيارُ الاختيّار هو الاختصاص العِلميّ أو التّقنيّ، أو معجم مهني إذا كان المِعيارُ هو تواتُر الاستِعمالات المهنيّة في حقلٍ معيّن، أو معجم جهوي أو إقليمي إذا كان المِعيارُ هو احتواء فقط الكلمات المستعمَلة في حيِّز جُغرافيٍّ محدَّدٍ يصطلح بها فيه. (يُنظر المنهجية).

- شكل المدخل المصطلح: التّسمية التّقنية أو العِلميّة أو التّعبير العِلميّ الدّقيق.

- ترتيب المداخل: وفق المفاهيم مثلا.

- المعلومات التي ترفق بها المَداخل: يُمسَك فقط بتلك الّتي تَدخل في تَمييز المُصطلح المَقصود وتُقدَّم لِلعُلماء والتِّقنيِّين وفق الضّوابط الدّوليّة (المستعملون المُستَهدَفون).

- أمّا الوظائف فتختلف كثيرًا عن تِلك الّتي أشرْنا إليها في صِناعة المَعاجم، إذْ نَجِد المُصطلحيّات المعجميّة تُنجَز مِن أجل تَوحيد المصطلحات بالدّرجة الأولى، وتصنيفِها حسْبَ الحُقول الّتي تَنتسِب إلَيها: فمَجالُها ليس وصفيًّا، بل هو تنميطيٌّ. وتَسعى بِقدرِ الإمكان إلى تَجنيب التّرادُف والاشتراك اللّفظيّ وتلتزم بأحاديّة اللّفظ والدّلالة (أحاديّة التّسميَة والمَفهوم). فوظيفَتُها الأساسيّة هي تحقيق التَواصُليّه الوظيفيّ المُتبَادَل في إطارٍ مهنيٍّ بحْت. فلا ينْتمي إلى ميْدانِها غيْرُ المعجمات المعياريّة، تُدعَّم بمُواصفاتٍ وتوصيّاتٍ صادرةٍ مِن طرف الهيآت الوصيّة، والسُّلطات المَعنيّة بتنفيذ قرارات المعاجم اللُّغوية، ولِجان التّقييم المحليّة أو الدولَيّة.

3.5.2 - منهجية العمل في المصطلحيات المعجمية

تقوم المصطلحيّاتُ أوّلاً بجرد قائمة من المفاهيم التي تنتمي إلى بنية مفهوميّة معينة مؤطرة بحدود تميِّز الحقل

الذي تنتسب إليها. وتقيم هذه المفاهيم فيما بينها علاقات منطقية وكائنيّة (Ontologique)، ويشكّل المجموع نظامًا مفهوميًّا خاصًّا بفرع علميٍّ محدَّد أو بنشاط متخصِّص. فيعمد المصطلحيُّ إلى إسناد إلى كل حالة مفهوميّة ما يناسبها من التّسمية، تلك الّتي يستعملها بالفعل جمهور الاختصاصيِّين عندما يحيلون إلى المفهوم المعنيّ، فإذا عينت مختلف التسميات كمقابلات لنفس المفهوم يُشرع في انتخاب الأفضل وفق معايير متعارف عليها إما محليًّا أو دوليّا: مثل تجنبها كلها من أجل دفع اللّبس ووضع مكانها تسمية مستحدثة أو بالعكس من ذلك كله قد يُوصى بها كلها لكن يُفضَّل عليها واحدة فقط. أو تُختار واحدة وتُقصى الأخرى إطلاقا. فهذه المنهجية التي يعمل بها المصطلحون و التي تقوم على الانطلاق من المفهوم إلى التسمية تدعى مراقبة: دراسة الأدلة انطلاقا من المعاني (Onomasiologie).

وتنتمي طريقةُ دراسة الدّليل انطلاقًا من اللّفظ، أيضًا إلى حقل علم الدّلالة الّذي يصف المعنى هو الآخر انطلاقًا من اللفظ. فهذه الأخيرة تميل إلى تعيين الدّلالات ودراسة المدلولات، أو المفاهيم انطلاقًا من الكلمات. وعلى النّقيض من ذلك تهدف مُقاربةُ دراسة الدّليل انطلاقًا من المعنى إلى وصف التّسميات و دراسة الدّوال انطلاقًا من المفاهيم. لكن البعضَ ينبِّه إلى ضرورة التّمييز بين علم الدّلالة وصناعة المعاجم فيما يخصُّ هذه النّقطة، إذ تستفيد هذه الأخيرة بوصف دلالة الكلمات كما هي مسجَّلة في المعاجم، وكذلك يهتمُّ علمُ متن اللغة بالأمر نفسه.

6.3 ـ المصطلحيّات وعلم الدّلالة:

1.6.3 ـ نقاط التّقاطع:

يمكن ضبطُ الملامح المشتركة ما بين المصطلحيّات وعلم الدّلالة في الأوجه الآتية: انتماء هذا الأخير إلى اللّسانيّات بمصراعيْها النظريّ والتطبيقي، وإمكانيّة ولوج البحث المصطلحيّ من البوّابة اللّسانيّة، هذا من جهة، وكذلك امتدادهما إلى -تقريبا- نفس الأفرع العلمية الأخرى مثل: علم المنطق وعلم الكائن، وعلم النّفس بفرعه المعنيّ بالقدراتيّة ... الخ.

يَلتقيان نِسبيًّا في المَوضوع؛ ولْنقلْ يجتمِع كلُّ واحِد بجُزء ما يختصُّ به الآخر. فنقاط التّقاطع القائم بين موضوع كل من العلَمين هي:

- المفهوم بالنسبة للمصطلحيات.
- المعنى أو الدّلالة وكذلك المفهوم بالنسبة لعلم الدّلالة.

أي وظيفة المصطلحيات الأساسيّة هي دراسة المنظومات المفهوميّة، والعلاقات التي تربطها داخلَ حقلٍ معرفيٍّ معينٍّ، وذلك بضبطٍ دقيقٍ لِلمفاهيم والدّلالات والصّور الفكريّة، وجرْدٍ مستفيضٍ للتّسميّات والعِبارات الحاملة لتلك المُحتويات، قصد إيجاد المُقابلات الملائِمة لَها من حيث الشّكل والمضمون، وهذا باحترام صارم للمقاييس اللُّغويّة المتعارَف عليها وبالخضوع لِمعايير التّقييس والتّنميط المعمول بها وطنيًّا ودوليًّا، ومِن أجل تَحقيق التَّوحيد المفهوميّ والمُصطلحيّ.

1 - علم الدّلالة مَبدئيًّا هو عِلمٌ وصْفيٌّ بحت. أمّا المُصطلحيّات فَيُمكِن لَها أن تَكون مِعياريَّة. تأمَّل مثلاً الشّق الثّاني مِن التّساؤل الّذي أبداه ع. س. المسدّي مِن إمكانيّة تدخُّل الإنسان في عمليّة وَضع المُصطلحات بناءً على إنشاء لعلاقة التّسبيبيّة وما أسماه الرّوابط الدّلاليّة أو (المُعلِّل) وما استنتجناه مِمّا ورد عِند ع. ر. ح. صَالح مِن مَفهوم التّسبيب في غُضون ترجمته لمُصطلح [61] (Immotivé) بقِي أن نعيد صيّاغة السُّؤال هنا كالآتي: هل مِن شأن عِلم الدّلالة أن يتأثّرَ بِهذا التّوجُّه؟

2 - وضبطُ المُصطلح ومعه المَفهوم يُساعِد على توحيد النّظرة إلى حقائق الأشياء والخُروج مِن الذّاتية في التّناوُل الّتي هي آفةُ العِلم. فانصِرافُ الفلاسِفة مُنذ القِدم إلى الإمعان في اللُّغة مَبنيٌّ على إحساس بالحاجة إلى ضبط المُصطلح العِلميّ وإلى مَعرفة طريقةً هذا الضّبط. فلا غرابةَ إذا قادنا الأمرُ إلى الاعتقادَ بأنّه يَكمُن الفِكر اللُّغويّ عِند هذه الفلسفة في الاستِنتاج الّذي توصّل إليه ع. س. المسدّي:

« عن هذا الّذي أسلفْنا نَتج مَبدأٌ جوهريٌّ في التّفكير اللُّغويّ القديم مَدارُه أنّ اللُّغة في شكلِها التّجريديّ هي أساسُ كلّ تَنظير، فيَكون المِعيارُ هو الأصل بيْنما يَكون الاستِعمالُ فرعًا عليْه فهو عارِضٌ مِن عوارِض التّقدير والاعتِبار » [62].

3 - يَتَّضح اتِّصالُ علم الدّلالة بعلوم الأشياء الّذي تَرجَع إليْه المُصطلحيّاتُ عِندَ الحاجة، مِن خِلال نَجاح تِلك العُلوم في تَصنيف الكائنات بَعد وصفها في نسق مُتكامل[63]. نَعلمُ أنَّه ظهرت نَظريَّةٌ في مجال علم الدّلالة تَهتمُّ بالطُّرق الّتي تُصنَّف بها الكائنات في الواقع أو بالأحرى في الذِّهنيَّات - إذ لا يَنبغي إهمالُ الجانِب النَّفسانيّ لِلقضيَّة - تُدعى إحداها بالنَّظريَّة الأنموذجيّة أو (الطِّرازيّة) (La théorie du prototype) الّتي تدين كثيرًا لِعلم النّفس[64]. وهذه الأخيرة تُمكِّن المُصطلحيّات مِن إنجاز الجُذاذات المُصطلحيّة وباستِثمار العالَم الدّلاليّ لِلمُصطلحات.

4 - إنَّ المُقاربة المَفهوميَّة تَتماشى أكثر مع تَشكُّل الحقول التَّصوُّريَّة الّتي مِن شأنها أن تُفصِح عن العلاقات الكائنة بين المفاهيم باعتِبار نَظرة الأفراد إلى العالم الخارجيّ[65]. وهو ما يُسمِّيه ع. ر. الحاج صالح المَجال المَفهوميّ الدّلاليّ الّذي طبَّقه على مُصطلح (اللِّسان) [66].

5 - سبَق وأن شخّص ي. أ. نيدا شِبهَ مُستاءٍ العجْزَ مِن تعثُّر الوسائل الفنيّة المُستخدَمة لِتحليل مُختلَف أوجُه المَعاني المعجميّة المَدلوليّة[67] والمعاني الانفِعاليّة السُّلوكيّة. ولِجميع هذه الوَسائل الفنيّة درجاتٌ مُتفاوِتةٌ مِن الفائدة

بوصْفها أدوات تُساعِد على الكشْف ويُعتَبَر الكثيرُ مِنها ذا قَيمةٍ بالنِّسبةِ لِوصْف عوالِم مُعيّنة مِن المَعنى ووصْف بعض المَشاكِل المُتعلّقة بالتّحكُّم بالسِّياقات اللُّغويّة.

6 - تبدو عِلاقةُ التّحليل التّكوينيّ بتحديد الحُقول الدّلاليّة في مُراعاة المُحلِّل لهذه الأخيرة مِن أجل التّوصُّل إلى تقييد السّمات المُشتركة بيْن مَفهومين مَثلاً. هذا ما يُؤكِّده أ. م. عمر بقوله:

« أوّلُ خطوةٍ يتّخِذها الباحِثُ [لِتَحديد العناصِر التّكوينيّة] هي استِخلاصُ مَجموعة مِن المَعاني (بصورة مَبدئيّة) تبدو الصِّلة القويّة بيْنها بحيْث تُشكِّلُ مَجالاً دلاليًّا خاصًّا نتيجةَ تَقاسمها عناصِر تكوينيّة مُشتركة » [68].

هوامش ومراجع

1 - هو عزت محمّد جاد الذي خصّص في مقدِّمته إلى نظريّة المصطلح الأدبيّ تمهيدًا يتعلّق بـ (مصطلح المصطلح)، يُنظَر: عزت محمّد جاد، نظريّة المصطلح الأدبيّ، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، القاهِرة، 2002، ص.19 . 22.

2 - يُنظَر: من قضايا الترجمة في العالم العربيّ؛ تطبيق على مدوّنة من الترجمات اللّسانيّة (مبادئ اللّسانات العامّة، تآليف أندري مارتيني، ترجمة أحمد الحمو): نحو تأسيس المصطلحيات، رسالة ماجستير غير منشورة مقدّمة لقسم اللّغة العربيّة وآدابها، جامعة مولود معمري، تيزي . وزو، من قبل يوسف مقران، بإشراف الأستاذ محمد يحياتن: 29. 11. 2003، ص.103.

3 - ينظر مثلا: طاهر ميلة، مصطلحات الرّياضيّات في التّعليم المتوسّط والثّانويّ بالجزائر...، ص.30 42، حيث خصّص 13 صفحة من أجل إبراز الفرق بين المصطلحات وبين الألفاظ العامّة، باعتباره الموضوع الأساسيّ للبحث المصطلحيّ. وقد ارتكز في ذلك على:

Louis Guilbert, La spécialité du terme scientifique et technique, in : Langue française, n°17 لكنّ « غيلبر « متخصّص في علم متن اللّغة، ويهتمّ بالمولّد اللّغويّ، ويدرس المظاهر التي تتجلّى في وقت محدّد من تطوّر معجم لغة ما. ينظر:

Maria Teresa Cabré, La terminologie : théorie, méthode et application, Trad. du catalan par Monique C. Cormier et John Humbley, P. U. Ottawa / Armand Colin, Paris, 1998, p.252. يُنظَر: يوسف مقران، المصطلح اللّسانيّ المترجم: مدخل نظريّ إلى المصطلحيات، دار ومؤسّسة رسلان، دمشق، 2007، ص.97.

4 - يُنظر مثلاً:

Aïno Niklas-Salminen, La lexicologie, Armand Colin / Masson, Paris, 1997, p.07-13..

5 - نسيم عون، الألسنية: محاضرات في علم الدلالة، دار الفارابي، بيروت، 2005، ص.209.

6 - هي، في أدقّ صورتها، لُغةٌ صِيغت اصطناعيًّا، مِثل المَنطِق والرِّياضيّات، تَحتوي على مَخزونٍ مِن الألفاظ المُعرَّفة بشكلٍ أحاديّ الدّلالة والصُّورة، مُحدّدة ومَحدودة بواسطة مُصادرات و قواعد مِن أجل جمع هذه المُصطلحات. وهي لُغةٌ مَوضوعةٌ خصّيصًا لأجل وَصفٍ علميٍّ لِلُّغات الطّبيعيّة المُسمّاة بـ (اللُّغات المَوضوع)؛ يُنظَر: Georges Mounin, Dictionnaire de la linguistique, 2éme éd. Quadrige / PUF, 1995, Paris, p.212-213.

7 - محمّد عبد الله حسين، عرض كتاب " نظريّة المصطلح النّقديّ " لـ " عزت محمّد جاد "، فُصول، ع.60، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، القاهرة، صيف . خريف 2002، (ص.403 . 405)، ص.403.

8 - يُنظَر: فرديناند دي سوسير، محاضرات في الألسنيّة العامّة، ترجمة يوسف غازي ومجيد النّصر، المؤسّسة الجزائريّة للطّباعة، الجزائر، 1986، ص.87 - 100. يُنظَر كذلك: أحمد حساني، مباحث في اللّسانيّات، ديوان المَطبوعات الجامعيّة، الجزائر، 1993، ص.48. دِراساتٌ في اللّسانيّات التّطبيقيّة: حقل تعليميّة اللُّغات، ديوان المَطبوعات الجامعيّة، الجزائر، 2000، ص.08. كذلك: يمنى العيد، في معرفة النّص: دراسات في النّقد الأدبيّ، دار الآداب، بيروت، 1999، ص.40. كذلك: جويل جاردن طامن، منزلة علم المعجم من اللّسانيّات المعاصرة، ترجمة شوقي المقري، نوافذ، ع.15، النّادي الثّقافي، جدّة، المملكة العربيّة السّعوديّة، مارس 2001، ص.89. وهو نص مقتطف من:

(Joëlle Gardes Tamine), La grammaire : 1/ Phonologie, Morphologie, Lexicologie, Ed. Armand Colin, 1990, Paris, p.99-112. حيث يأتي استعمال (علامة) من قبل المترجم مثلاً، في: « نقول بادئ ذي بدء إنّ الرّصيد اللّغويّ مكوّن من مجموعة من العلامات الّتي ينظر إليها من خلال سلسلة مزدوجة من الإحالات ».

9 - يُنظَر: محمّد الحناش، البنويّة في اللّسانيّات، الحلقة الأولى، ط.1، دار الرشاد الحديثة، 1980، ص.200 - 206. وكذلك: ماريو باي، أسُس عِلم اللُّغة، تَرجمة وتَعليق أحمد مُختار عُمر، ط.3، عالم الكُتب، القاهِرة، 1987.

10 - يُنظَر: جفري سامسون، مَدارِس اللّسانيّات: التّسابُق والتّطوُّر، ترجمة محمّد زياد كبة، جامِعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، 1997، ص.307.

11 - يُنظَر: ف. دي سوسير، دروس في الألسنيَّة العامَّة، تَرجمة مُحمد الشاوش ومُحمد عجينة بإشراف صالح القرمادي، الدَّار العربيَّة لِلكتاب، تونس، 1985، ص.109 - 115.

12 - يُنظَر: خ. طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللّسانيّات، دار القصبة للنّشر، الجزائر، 2000، ص.195.

13 -ف. دي سوسير، دروس في الألسنيَّة العامَّة، تَرجمة مُحمد الشاوش ومُحمد عجينة ...، ص.111.

14 -المرجِع نفسه، ص.111.

15 -محمّد الحناش، المرجِع السّابِق، ص.200.

16 -يُنظَر: Frédéric Laupies, Leçon philosophique sur la représentation, Coll. Major, Ed. PUF, Paris, 2001, p.09.

17 - يُنظَر: ف. دي سوسير، دروس في الألسنيَّة العامَّة، تَرجمة مُحمد الشاوش ومُحمد عجينة ...، ص.13 - 36.

18 - وهم الّذين يُنسَب إليهم الفيلسوفُ الإنجليزيّ جون أوستين John. L. Austin صاحِب القَدَم الرَّاسِخة في دراسة اللُّغة العاديَّة المُمثَّلة في الكلام مِن زاويّةٍ فلسفيّة تحليليّة غيْر مُعقَّدة، يُنظَر: Oswald Ducrot, Logique, structure, énonciation : lecture sur le langage, Ed. de Minuit, 1989, p.160.

Jean Dubois & alii, Dictionnaire de linguistique, Ed. 19 Librairie Larousse, Paris, 1973, p.434.

20 - يُنظَر الهامش التالي.

21 - يُنظَر مثلاً ما أقدم عليه بيرنار بوتييه منذ بداية السّتينيّات لِلتّوصُّل إلى الإحاطة بمفهوم الدّليل اللُّغويّ:

Bernard Pottier, Linguistique générale : théorie et

description, Ed. Klincksieck, Paris, 1985, (1ère éd. 1962), p.21-32.

22 -يُنظَر:

Christian Baylan et Paul Fabre, Initiation à la linguistique (Avec des travaux pratiques d'application et leurs corrigés), Coll. Fac. Linguistique, Ed. Nathan, Paris, 1990, p.36.

23 -ف. دي سوسير، دروس في الألسنيَّة العامَّة، تَرجمة مُحمد الشاوش ومُحمد عجينة ..، ص.35.

24 -يُنظَر:

Christian Baylan & Xavier Mignot, Sémantique du langage, Coll. Fac, Serie « Linguistique », Ed. Nathan, Paris, 1995, p.17.

25 -خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللّسانيّات، دار القصبة للنّشر، الجزائر، 2000، ص.20.

26 -ف. دي سوسير، دروس في الألسنيَّة العامَّة، تَرجمة مُحمد الشاوش ومُحمد عجينة ..، ص.109 - 110. وكذلك:

André Martinet, Eléments de linguistique générale, Coll. CURSUS, 4éme éd. Armand Colin, Paris, 1996, p.10-11.

وأيضًا: جورج مونان، اللّسانيّات والتّرجمة، ترجمة حسين بن زروق، ديوان المَطبوعات الجامِعيّة، الجزائر، 2000، ص.55.

27 -ع. ر. الحاج صالح، مدخل إلى علم اللّسان الحديث: تحليل ونقد لأهمِّ مَفاهيمه ونتائجه، اللّسانيّات، م.1، ع.1، معهد العلوم اللّسانيّة والصّوتيّة، الجزائر، 1971، ص.33.

28 -يُنظَر:

Françoise Gadet, Saussure : Une science de la langue, Coll. Philosophies, Ed. PUF, Paris, 1987, p.33-34.

29 - يُنظَر:

Françoise Gadet, Op.cit, p.43. 30 François Gaudin, Socioterminologie : Une approche- sociolinguistique de la terminologie, Coll. Champs linguistiques, Ed. Duculot, Bruxelles, 2003, p.150.

31 - مريم فرنسيس، في بناء النص ودلالته: محاور الإحالة الكلامية، سلسلة دراسات لغوية (2)، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1998، ص.41.

32 - إنّ الإحالة إلى هذين العالمين بهذه الطريقة الواصلة يوجب علينا التذكير بأنّ ما أفرزته دراسة كلٍّ منهما لم يحدث بينما كانا على اتّصال ببعضهما البعض؛ هذا لم يفت إميل بنفنيست للتنبيه إليه، يُنظَر: Emile Benveniste, Problèmes de linguistique générale, T.2, Coll. Tel, Ed. Gallimard, Paris, 1974, p.43.

33 - خلوص النظرية لسانيًّا لا ينفي تموقعها في حدود بين مجالين بـ (اللّسانيات والسيميائيات) أثبتا معًا تواطؤًا إلى درجة أنّ مسألة انتساب أحدهما إلى الآخر لا تزال محلّ نقاش.

34 - ف. دي سوسير، دروس في الألسنيَّة العامَّة..، ص.111.

35- ج. مونان، اللّسانيّات والتّرجمة..، ص.87.

36 - Christiane Portelance, De la nomination: catégorisation et syntagmatique, Sémiotique appliquée (Le référent), n° 2, Univ. de Toronto, 1996, p.56.

37 - أحمد مختار عمر، العربيَّة الصَّحيحة، ط.2، عالم الكُتُب، القاهرة، 1998،ص.61. نقله عن: فوزي عطية، عِلم التّرجمة: مَدخلٌ لُغويّ، ص.68.

38 - خولة طالب الإبراهيمي، المرجع السَّابق، ص.172.

39 - حنفي بن عيسى، مُحاضراتٌ في عِلم النّفس اللُّغويّ، ط.2، الشّركة الوطنيّة لِلنّشر والتّوزيع، الجزائر، 1980، ص.42.

40 - Charles Bouton, La linguistique appliquée, Coll. Que- sais-je ?, 2 éme éd, PUF, Paris, 1984. La linguistique appliquée, Coll. Que sais-je ?, 2 éme éd, PUF, Paris, 1984, p.63. -41 Ibid., p.63.

42 - محمّد الحناش، البنويّة في اللّسانيّات..، ص.402.

-43 Noam Chomsky, Le langage et la pensèe, Ed. Payot, Paris, 1970, p.27. 44 Ibid., p.28-. 45 Ibid., p.44-45-. 46 -Ibid., p.45. Ibid., p.45- 47 .

48 - يُنظَر:

M. -T. Cabré, La terminologie : Théorie, méthode et application.., p.66.

49 - ينظر: M. -T. Cabré, Op.cit, p.66-67.

50 - فصيلة نحوية: (Categorie grammatical) أو أقسام نحويّة.

51 - الفصول ج. فصل: (Sous categorie).

52 - قد يشكِّل فصيلة نحوية: (Categorie grammatical).

53 - الصِّنف: (Classe) التّوزيعي (Distributionnelle)

54 - ينظر:

.0 v

. Vignier & A. Martin, Le français technique, Coll. Le français dans le monde, Librairie Hachette-Larousse, Parie, 1976, p.14.

55 -يُنظَر: M. -T. Cabré, La terminologie.., p.72.

56 -يُنظَر: مُحمَّد الديداوي، التَّرجمة والتَّواصُل: دِراسة تَحْليليَّة عمَليَّة لإشكاليَّة الاصطلاح ودور المُتَرْجِم، ط.1، المَركز الثَّقافيُّ العربيُّ، الدَّار البيْضاء – المَغرب، 2000، ص.48.

57 -يُنظَر: عبد الرّحمن الحاج صالح وآخرون، المَعجم المُوحَّد لِمُصطلحات اللِّسانيَّات (إنجليزي . فرنسي . عربي)، المُنظَّمة العربيَّة لِلتَّربيَّة والثَّقافة والعُلوم، تونس، 1989، م.2493، ص.129.

58 -مَحمود سليمان ياقوت، مَنهجُ البَحث اللُّغويّ، ط.1، دار المَعرفة الجامِعيَّة، القاهرة، 2000، ص.115.

59 -عبد السلام المسدّي، مباحث تَأسيسِيَّة في اللِّسانيَّات، مُؤسَّسة عبد الكريم بن عبد الله للنَّشر والتَّوزيع، تونس، (د.ت)، ص.176.

60 -وهو صورة مُكيَّفة لِشكلٍ ورد في:

M. -T. Cabré, Op. cit., p.80.

61 -يُنظر: أعلاه، الهامِش: 01، ص.23، وأسفله، ص.294-293.

62 -ع. س. المسدّي، مباحِث تَأسيسِيَّة في اللِّسانيَّات..، ص.125.

63 -العبارةُ تَرجمةٌ لمُصطلح (Taxonomie) حسب تَرجمة م. ف. حجازيّ له. يُنظَر: محمود فهمي حجازيّ، الأسس اللّغويّة لعلم المصطلح، دار غريب للطّباعة والنّشر والتّوزيع، مصر، (د. ت)، ص.12.

64 -يُنظَر:

Christian Baylon et Xavier Mignot, Sémantique du langage, Coll. Fac, Serie « Linguistique », Ed. Nathan, Paris, 1995, p.129-133.

65 -يُنظَر:

Pierre Lerat, Op. cit., p.48. كذلك: G. Mounin, Les problèmes théoriques de la traduction, Gallimard, Paris, 1963, p.71-73.

66 -ع. ر. الحاج صالح، مدخل إلى علم اللّسان الحديث: تحليل ونقد لأهمّ مَفاهيمه ونتائجه، اللّسانيّات، م.1، ع.1، معهد العلوم اللّسانيّة والصّوتيّة، الجزائر، 1971، ص.35.

67 -(Referential meaning)، يُنظَر: يوجين ي أ. نيدا، نَحْوَ عِلم التّرجمة، ترجمة ماجد النجار، سِلسلة الكُتب المُترجمة (32)، مطبوعات وِزارة الإعلام، العِراق، 1976، ص.80.

68 -أحمد مختار عمر، علم الدّلالة، ط.5، عالم الكتب، القاهرة، 1998، ص.122.